

**أثر الخلاف في القياس على الأصل المحصور بعدد بين المثبتين
والنافين على الفروع الفقهية
- دراسة أصولية تطبيقية -**

د. بسام العف*

تاريخ وصول البحث: ٢٠٢١/٠٨/٠٥ م تاريخ قبول البحث: ٢٠٢١/١١/٠٨ م

ملخص

هذا البحث المُعنون بـ"أثر الخلاف في القياس على الأصل المحصور بعدد بين المثبتين والنافين على الفروع الفقهية دراسة أصولية تطبيقية"، يتطرق بالدراسة المعمّقة لمسألة أصولية ذات أثر بالغ في الفروع الفقهية، وهي ما كان الأصل محصوراً بعدد معين كـأربع أو خمس ونحو ذلك، فهل يمنع ذلك من القياس عليه عن طريق تعدية حكمه إلى فروع مسكوت عنها، تشترك مع الأصل المنطوق به في علة الحكم ومناطه أم لا؟ وذلك من خلال الحديث عن التعريف بمصطلحات البحث (القياس، الأصل، المحصور)، وذكر العلاقة بين القاعدة وبعض القواعد القريبة، وبيان خلاف الأصوليين في حكم القياس على الأصل المحصور بعدد، وأثر الاختلاف فيها على عدد من الفروع الفقهية، فُصّلت في صفحات هذا البحث، وقد توصل الباحث إلى القول: إنّ الأصل المحصور بعدد معين يجوز القياس عليه، كما أوصى بتوجيه عناية الباحثين بالكتابة في الربط بين القواعد الأصولية والمسائل الفقهية؛ لضبط عملية الاجتهاد. **كلمات مفتاحية:** القياس، الأصل، العدد المحصور، الفروع الفقهية.

The Impact of Disagreement in Qiyas (analog) on the Origin Limited to a Number Between the Proven and the Negative on the Fiqh Branches “An applied fundamentalist study”

Abstract

This research is entitled “The Impact of Disagreement in Measurement on the Origin Limited to a Number Between the Proven and the Negative on the Fiqh Branches An applied fundamentalist study”, it deals with an in-depth study of a fundamental issue that has a profound impact on the branches of jurisprudence that is, if the original is limited to a specific number, such as four or five, and so on, does that prevent it from being compared to it by transcending its ruling to branches that are silent about it that share with the original utterance in the reason for the ruling and its implications, or not? And that is by talking about the definition of the search terms (measurement, origin, confined), and the

* أستاذ مشارك، جامعة الأقصى، غزة - balaff@hotmail.com

statement of the fundamentalists' disagreement in the rule of analogy on the origin limited to a number, and the impact of the difference in them on a number of jurisprudential branches that are detailed in the pages of this research. The researcher came to the saying: that the origin that is limited to a certain number may be measured against, as he recommended directing researchers' attention to writing in linking the fundamental rules and jurisprudence issues; To adjust for the process of ijthad.

Keywords: Measurement, Origin, Limited number, Jurisprudence branches. □

مقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمي المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الأكرمين، الذين كانوا نجومَ الشرع ومصابيح الهدى، وبعد:

فإن من أشرف العلوم علم أصول الفقه؛ لأنه مبنى الفقه الذي به تعبد سيد المرسلين، وحث على تحصيله في الكتاب المبين: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وقد أشار الإمام الغزالي إلى سبب حسن لشرف هذا العلم، فقال: "وأشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع واصطحب فيه الرأي والشرع، وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل، فإنه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد"^(١).

وإن القياس الأصولي باب عظيم في الاجتهاد، فهو مناط الاجتهاد في النوازل الحادثة، وبمعرفة تتم معرفة الأحكام الشرعية فيها؛ ولذلك اعتنى العلماء به عناية كبيرة، وحرصوا على بيان كل ما يتعلق به من المباحث، وتوضيح كل ما يتفرع عنه من المسائل، ومن ذلك المسألة التي يعالجها البحث.

طبيعة البحث.

البحث يتألف من مجالين: المجال النظري، ويتمثل في خلاف الأصوليين في حكم القياس على الأصل المحصور بعدد، والمجال التطبيقي، ويتمثل في الفروع الفقهية المبنية على الاختلاف في المسألة الأصولية، فهي دراسة أصولية تطبيقية على الفروع الفقهية، تعد بمثابة قاعدة أصولية تدرج تحتها مجموعة من الفروع الفقهية.

مشكلة البحث.

إشكاليات هذه الدراسة تتمحور في الإجابة عن سؤال رئيس، وهو:

— ما الأثر الفقهي للخلاف المترتب على المسألة الأصولية "حكم القياس على الأصل المحصور بعدد"؟

وتتفرّع منه الأسئلة الآتية:

- ١- ما المقصود بالأصل المحصور بعدد؟
- ٢- ما خلاف الأصوليين في حكم القياس على الأصل المحصور بعدد؟
- ٣- ما الفروع الفقهيّة المبنية على الاختلاف في المسألة؟

أسباب اختيار الموضوع.

١. ظهور نوازل معاصرة ذات صلة وثيقة بالقاعدة، وهي مسألة حكم استخراج زيت طعام من دود القبايبي "دود الطحين" وتحتاج إلى بيان الحكم الشرعي فيها، بل تعد هذه الدراسة تطبيقاً معاصراً على موضوع القاعدة.
٢. بيان أصالة القواعد الأصولية وعلى الخصوص القاعدة الأصولية التي نحن بصدد الحديث عنها "مدي جواز القياس على الأصل المحصور بعدد معين"، مما يؤكد لنا الحاجة الملحة في الاعتماد عليها عند الاجتهاد في القضايا المعاصرة.

أهداف البحث.

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

- ١- بيان المقصود من مصطلحات القياس والأصل في القياس والمحصور بعدد معين.
- ٢- تفصيل آراء الأصوليين في مسألة القياس على الأصل المحصور بعدد بين المثبتين والنافين، والوصول إلى الراجح منها.
- ٣- بيان تأثير الخلاف في المسألة على الفروع الفقهيّة وثمة فروع معاصرة.

الدراسات السابقة.

أهم الدراسات السابقة في موضوع البحث الدراسة الموسومة بـ "القياس على المحصور بعدد عند الأصوليين" والمقدمة من الدكتور عيسى بن محمد العويس والمنشور في الجمعية الفقهية السعودية، مج. ٢٠١٦م، ع. ٣٥، ص: ١٥-٧٠، وقد انشغل الباحث فيه بموضوع تقرير القاعدة الأصولية مفصلة، لكن الفروع التطبيقية المربوطة بالقاعدة جاءت عامة غير مباشرة وبعضها الخاصة المباشر من غير تفصيل، كما أنه لم يطرق إلى الفروع المعاصرة التي تحتاج إلى اجتهاد على ضوء القاعدة.

ومن الدراسات التي ربطت بين القاعدة والفروع الفقهيّة، مثل قاعدة: "الأصل المحصور بعدد يجوز القياس عليه"، د. عبد الرحمن الكيلاني، و"معلمة زايد للقواعد الفقهيّة والأصوليّة"، وقد تطرّق فيها إلى معنى القاعدة والإشارة للخلاف في المسألة الأصولية دون تفصيله، ثم ذكر بالإشارة بعض تطبيقاتها على عجلة وباختصار شديد.

بعض الدراسات جاءت لتعالج مسألة القياس على الحدود والكفارات والمقدرات حكم جريان القياس في الحدود والكفارات وأثره في اختلاف الفقهاء ل.د. عماد الزاهدي بحث منشور في مواقع الإنترنت، فإنها صورة قريبة حيث إن كلا منها يتعلق

بشروط الأصل.

الإضافة العلمية.

إنَّ أهمَّ ما يسعى البحث إلى إضافته، هو:

١. جمع بعضٍ من الفروع الفقهيَّة الخاصة وذات الصلة المباشرة بموضوع القاعدة الأصولية، ثم تحرير الخلاف في التطبيق الفقهي مع التركيز على وجه الربط بينه وبين القاعدة الأصولية المقررة.
 ٢. من الفروع الفقهيَّة المربوطة بالقاعدة الأصولية ما لم يرد ذكره في الدراسات الأنفة الذكر مثل مسألة دم السمك بالقياس على حل الدمين، وكذلك استخراج زيت طعام من دود القبابي "دود الطحين" بالقياس على حل الميتين -وهي مسألة معاصرة- والاجتهاد فيها على ضوء القاعدة الأصولية، كما أن الفرعين الآخرين وهما القياس على الضحايا الأربع التي لا تجزئ والقياس على السبق في الخف والحافر والنصل لهما ارتباط وثيق بالواقع.
- وفي هذه الطريقة ضبط لعملية الاجتهاد، وتيسير لفهم الأصول، وبيان للدور الإيجابي لمثل هذه القواعد الأصولية لا سيما في النوازل المعاصرة التي تحتاج إلى اجتهاد راشد؛ مما يُخرجه من ثوب النظرية التقليدية المجردة إلى الواقعية التطبيقية العملية.

منهجية البحث.

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الاستقرائي في جمع آراء الأصوليين في المسألة، والمنهج التحليلي المقارن من خلال بيان أدلة كلِّ مذهب ووجه الدلالة فيها، مرجحاً من بين الآراء ما يقويه الدليل، ثم تطبيق الرأي الراجح على بعض المسائل في فروع الفقه.

خطة البحث.

فُسِّمَ البحث إلى المقدمة السابقة، وثلاثة مباحث؛ على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث وبيان الصلة بين الأصل المحصور بعدد والمصطلحات القريبة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بمصطلحات البحث (القياس، الأصل، المحصور).

المطلب الثاني: العلاقة بين مسألة القياس على المحصور بعدد، ومسألة العمل بمفهوم العدد.

المبحث الثاني: خلاف الأصوليين في حكم القياس على الأصل المحصور بعدد، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: صورة المسألة وتحرير محل النزاع فيها.

المطلب الثاني: المذهب الأول وأدلته.

المطلب الثالث: المذهب الثاني وأدلته.

المطلب الرابع: سبب الخلاف والرأي الراجح.

المبحث الثالث: الفروع الفقهيّة المبنيّة على الاختلاف في المسألة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: القياس على الضحايا الأربع التي لا تجزئ.

المطلب الثاني: القياس على جلّ الدمين والميتين.

المطلب الثالث: القياس على السبق في الخف والحافر والنصل.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول:

التعريف بمصطلحات البحث وبيان الصلة بين الأصل المحصور بعدد وبين المصطلحات القريبة.

وسأتكلم في هذا المبحث عن مصطلحات البحث الثلاثة: القياس، الأصل، المحصور وأبين العلاقة بين مسألة القياس على المحصور بعدد، ومسألة العمل بمفهوم العدد وكذلك مسألة القياس على الحدود والكفارات في المطالبين التاليين:

المطلب الأول: التعريف بمصطلحات البحث (القياس، الأصل، المحصور).

أولاً: القياس:

القياس لغة: يأتي بمعنى التّقدير، ومنه قسنت الأرض بالخشبة أي: قدرتها به، وأقيس قيساً وقياساً، فانقاس إذا قدرته على مثاله^(٢)، وبمعنى المساواة، ومنه قاس النعل بالنعل أي: حاذاه، وفلان لا يقاس بفلان أي: لا يساويه^(٣).

وإصطلاحاً: "ردُّ فرع إلى أصل في حكم بعلة جامعة"^(٤)، أو "إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت"^(٥)، وقد عرّفه بعضهم بأنه: "مساواة محلٍّ لآخر في علة حكم له شرعي، لا تُدرَك من نصّه بمجرد فهم اللغة"^(٦).

ومن خلال التعريفات السابقة، وإن اختلفت في مسألة مدى نسبة القياس إلى المجتهد أو إلى الله، نجد أنها تتشابه في أنه لا بد للقياس من أصل، وفرع، وعلة وحكم للأصل، وهو ما يُعرف عند الأصوليين بأركان القياس.

أركان القياس: أجمَعَ جمهور العلماء على أنّ أركان القياس التي لا يحصل في الذهن والخارج إلا بها أربعة: الأصل المقيس عليه، والفرع المقيس، والعلة الجامعة بين الأصل والفرع، وحكم الأصل^(٧)، أما حكم الفرع فهو منقرَع من القياس وثمرة من ثمراته، وليس ركناً في القياس^(٨).

ثانياً: الأصل:

الأصل لغة: قد كثر استعمال كلمة أصل في اللغة، وأشهرها وأهمها أمران:

أولاً: استعمال في كلِّ ما يُستند إليه وينبني عليه، وهذا يشمل من عرفه بأصل الشيء أو أساس الشيء، فالأب أصل للولد، والأساس أصل للجدار، وسواء كان الابتداء حسياً أم عقلياً كان انتقال المدلول على الدليل^(٩).

ثانياً: استعمل بمعنى منشأ الشيء، مثل القطن فإنه أصل المنسوجات؛ لأنها تنشأ منه^(١٠).
الأصل اصطلاحاً: "ما له فرع"^(١١)؛ لأنّ الفرع لا ينشأ إلا عن أصل، والأصل لا يطلق غالباً إلا على ما له فرع^(١٢)، فالأصل المقيس عليه، هو ما يقابل الفرع في باب القياس^(١٣)، وهو المراد في موضوع البحث^(١٤).
وتقدّم أنّ الأصل هو أحد أركان القياس؛ والمسألة الأصولية الأم في البحث متعلّقة بالأصل المقيس عليه وشروطه، فهل يشترط كون الأصل محصوراً بعدد معين؟ وبالتالي يمنع إجراء القياس عليه إذا كان الأصل كذلك، أما أنه لا يمنع ذلك من القياس عليه بل يجري بطريق تعدية حكمه إلى فروع مسكوت عنها تشترك مع الأصل المنطوق به في علّة الحكم ومناطه، فهذا هو موضوع المسألة على ما سيأتي.

ثالثاً: المحصور:

المحصور: لغة اسم المفعول من حصر^(١٥)، والمصدر بالفتح وسكون الصاد المهملة في اللغة الجمع المنع، والإحاطة، والحبس، والتحديد والتعديد والتضييق، يقال: حَصَرَهُ حَصْرًا: إذا ضَيَّقَ عليه وأحاط به^(١٦)، قال ابن فارس: «الحاء والصاد والراء أصل واحد، وهو الجمع والحبس والمنع»^(١٧)، ولا يبيّض استخدام الأصوليين للمحصور بقريب من المعنى اللغوي؛ للحصر على معنى الإحاطة والتضييق والتحديد والقصر، فقال بعضهم: "وهو إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه"^(١٨)، وعرفه بعضهم: "إيزاد الشيء على عدد معين"^(١٩).

والذي يفهم من كلام الأصوليين بخصوص الأصل المحصور على نوعين:

- (١) **الأصل المحصور بالعدد:** وهو المخصوص بعدد معين كأربع أو خمس، ونحو ذلك في نصوص الشريعة مثل: الخمس فواسق، والأربع التي لا تُجزئ في الأضاحي، والدمان اللذان أحلا.
 - (٢) **المحصور بغيره:** وهو المخصوص بالمعدود بغير عدد، ويكون غالباً بأداة من أدوات الحصر، مثل: إنما وغيرها؛ وذلك نحو ذكر أصناف الرّبا المعدودة دون ذكر العدد، وذكر حلّ سبق في الحف والحافر والنصل دون ذكر العدد^(٢٠).
- ومحل البحث هو في النوعين، وهما الأصل المحصور بالعدد في حكم القياس عليه، والأصل المحصور بذكر المعدود دون العدد؛ وقد جاء التفرع في المسائل الفقهية على النوعين المحصور بالعدد والمحصور بالمعدود؛ ولأنّ النوع الثاني يدخل في الأول تغليباً لجانب الحصر.**

المطلب الثاني: العلاقة بين مسألة القياس على المحصور بالعدد، ومسألة العمل بمفهوم العدد.

إن موضوع القاعدة الأصولية كما أن له تعلق بشرط الأصل في القياس كذلك له تعلق بقاعدة العمل بمفهوم المخالفة^(٢١) والذي منه مفهوم العدد فيتجاذبها أصلان فيقصد بمفهوم العدد: تعليق الحكم بعدد مخصوص، فإنه يدل على انتفاء الحكم فيما عدا ذلك العدد، زائداً كان أو ناقصاً^(٢٢)، وموجب مفهوم العدد الاقتصار على العدد المذكور دون زيادة، ويثبت لغير المعدود خلاف حكم المعدود لا أن يسوى بينهما في الحكم.

وموجب القياس يقتضي تعدية حكم المعدود إلى وقائع أخرى مسكوت عنها تشترك مع الأصل المعدود في علة واحدة فيسوى بينهما في الحكم، بالتالي زيادة عن العدد المذكور.

حال كون العدد هو القيد في المنطوق فلا يعمل بمفهوم العدد حينئذ عند القائمين به - وهم جمهور الأصوليين^(٢٣) - إذا تعارض مع موجب القياس؛ لأن العمل بالقياس أولى في قول جمهور الأصوليين^(٢٤) على رأسهم علماء الشافعية^(٢٥). مع وجوب التنبيه أن محل الخلاف في المسألة الأصولية هو التقدير الذي يرجع إلى محلّ الحكم، مثل حلّ قتل الخمس فواسق في الحلّ والحرم، ومسألة الأربع التي لا تجزئ في التضحية، وليس في التقدير الذي يرجع إلى الحكم نفسه ومقداره مثل العدد في الدية، والغسل سبعا من ولوغ الكلب؛ لأن التقدير الذي يرجع إلى الحكم نفسه ومقداره يحمل على العدد المذكور وينتج به من غير زيادة؛ لأنه قطعي لا مدخل فيه للقياس فلا تجوز الزيادة فيه بحكم القياس، بخلاف التقدير الذي يرجع إلى محلّ الحكم، لا إلى نفس الحكم؛ فهو ظني لذلك جرى فيه الخلاف هل تجوز الزيادة فيه بحكم القياس أم لا؟ على ما سيأتي بيانه^(٢٦).

المبحث الثاني:

خلاف الأصوليين في حكم القياس على الأصل المحصور بعدد.

أتكلم في هذا المبحث عن صورة المسألة وتحرير محل النزاع فيها والمذهبين وأدلتهما والرأي الراجح في المطالب الأربعة التالية:

المطلب الأول: صورة المسألة وتحرير محل النزاع فيها.

صورة المسألة: لو كان الأصل محصوراً بعدد معين كأربع أو خمس أو بذكر المعدود على سبيل الحصر، فهل يمنع ذلك من القياس عليه عن طريق تعدية حكمه إلى فروع مسكوت عنها تشترك مع الأصل المنطوق به في علة الحكم ومناطه أم لا؟
تحرير محل النزاع: مما تجدر الإشارة إليه أن جريان القياس في حكم الأصل المحصور بعدد في الأحكام غير المنصوص عليها مشروط بما يلي:

- ١- أن يكون معقول المعنى يمكن أن تعرف العلة، لا مما لا يعقل في الأحكام مثل الأمور التعبدية كأعداد الركعات، وأنصبة الزكاة ومقاديرها ونحو ذلك؛ لأن القياس فرع تعقل علة حكم الأصل، وعليه فما لا يعقل معناه لا يسوغ فيه القياس، فيكون خارجاً عن محل النزاع^(٢٧).
- ٢- ألا يوجد مانع يمنع القياس على حكم المحصور بعدد فإن وجد مانع مثل كون علة الحكم غير متحققة في الفرع تحققها في الأصل، أو أن يقصد بالعدد المذكور في الأصل التكاثر والمبالغة لا الحصر فلا يجري القياس عندئذ، فيكون خارجاً عن محل النزاع^(٢٨).

وقد اتفق العلماء على جواز القياس^(٢٩) على الأصل إذا لم يكن محصوراً بعدد^(٣٠)، ولم يختلفوا في جواز القياس على الأصل المحصور بغير عدد في الجملة^(٣١)، واختلفوا هل يجوز القياس على أصل محصور بعدد معين أم لا؟ أو بمعنى آخر: هل يشترط في الأصل أن يكون غير محصور بالعدد أم لا؟ ولهم في هذه مسألة مذهبان.

المطلب الثاني: المذهب الأول وأدلته.

يجوز القياس على أصل محصور بعدد معين؛ فلا يشترط في الأصل أن يكون محصوراً بالعدد، بل يجوز القياس على الأصل، سواء كان محصوراً أم لم يكن محصوراً، وهو مذهب كثير من العلماء، منهم: الغزالي^(٣٢) والرازي^(٣٣) والإسنوي^(٣٤) والزرکشي^(٣٥) والجصاص من الحنفية^(٣٦)، ونسبه بعض الأصوليين إلى الجمهور^(٣٧)، وعبارات العلماء الذين نقلوه ولم ينسبوه إلى الجمهور تشير إلى أن هذا هو قول الأكثر من الأصوليين؛ لأنهم يعبرون عن القول المقابل بأنه قول البعض^(٣٨).

واستدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي:

الدليل الأول: عموم أدلة حجية القياس؛ حيث إنها لم تفرق بين الأصل المحصور بالعدد والأصل غير المحصور، فالقياس في كل ذلك جائز إذا أدركت العلة^(٣٩).

الدليل الثاني: إن أسلوب العرب في الخطاب أن تذكر الشيء بعدد محصور معلوم ولا تريد بذكره ذلك العدد نفيًا عما بعده، فإن من قال: عندي خمسة دنانير مثلاً لا يدل هذا اللفظ على أنه ليس عنده غيرها، ويجوز له أن يقول مرة أخرى: عندي عشرة ومرة أخرى عشرون، فإن من عنده عشرون صدق عليه أن عنده عشرة وخمسة عشر فلا تعارض ولا تناقض^(٤٠).

الدليل الثالث: أنه لو منع القياس على الأصل المحصور بعدد لأدى ذلك إلى منع القياس بالكليّة؛ إذ ما من قياس إلا ويقضي إبطال تخصيص الحكم بذلك الأصل المنطوق به، قال الغزالي رداً على من منع القياس على الأصل المخصوص بعدد: "ولو فتح هذا الباب لانحسم باب التعليل بالقياس؛ إذ كلّ قياس يتضمّن إبطال التخصيص"^(٤١).

الدليل الرابع: فإن قيل: إن هذا الحكم منتقض بالعدد في الدية، والغسل سبعا من ولوغ الكلب، والتقدير في أيام خيار الشرط.

الجواب: لا نسلم لكم أن القياس على الأصل المحصور بالعدد منتقض بذلك، بل إنه يفارق العدد في الدية، والغسل سبعا من ولوغ الكلب، والتقدير في أيام خيار الشرط؛ لأنّ هذا تقدير في نفس الواجب وقدر الثابت من الحكم، ولا ينشأ ذلك إلا للتقدير، فمثلاً جعل المنع من الزيادة على ثلاثة أيام في الخيار فإنّ هذا التقدير هنا في الحكم نفسه ومقداره، وليس في محلّ الحكم، فلا تصحّ الزيادة في الخيار على ثلاثة أيام، وكذلك غير واجب الغسل من ولوغ الكلب زيادة عن سبع مرات، ولا تجب كذلك الزيادة في الدية عن العدد المقدّر؛ إذ العدد فيها في الحكم نفسه ومقداره، فيحمل عليه ويتقيّد به من غير زيادة؛ لأنه قطعي لا مدخل فيه للقياس، وأمّا العدد في مسألة الأصل المحصور بالعدد، مثل: مسألة حلّ قتل الخمس فواسق في الحلّ والحرم، ومسألة الأربع التي لا تجزئ على ما سيأتي بيانه، فراجع إلى محلّ الحكم، لا إلى نفس الحكم

فجازت الزيادة فيه بحكم القياس؛ لأنه ظنّي فافتراقاً^(٤٢).

المطلب الثالث: المذهب الثاني وأدلته.

أنه لا يجوز القياس على الأصل المحصور بالعدد، بل اشترطوا في الأصل حتى يصح القياس عليه كونه غير محصور بالعدد، وهو مذهب بعض العلماء^(٤٣)، ومنهم أكثر الحنفية^(٤٤).

واستدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي:

الدليل الأول: أن مفهوم العدد حُجّة، وذلك يدلّ على نفي الحكم عما عداه، أي: أنّ تخصيص ذلك بالذكر يدلّ على نفي الحكم عما عداه^(٤٥).

نوقش: بأنه يمنع أن يكون مفهوم العدد هنا حُجّة؛ لأنه من مفهوم المخالفة، وقد عارضه ما هو أرجح منه، وهو موجب القياس لا يعمل بالمفهوم هنا^(٤٦)؛ فحين يتعارض القياس مع مفهوم المخالفة الذي منه مفهوم العدد يقدم القياس^(٤٧).
الدليل الثاني: إنّ جواز القياس عليه يبطل الحصر، فلم يجز كما إذا كان القياس يرفع شيئاً من مدلولات النص الدال على حكم الأصل؛ لأنه إذا ألحق بالمحصور غيره من الوقائع الجديدة المسكوت عنها تعدّى الحكم إلى محل آخر فيكون زيادة على الأصل المنطوق به، فكان هذا التعليل بمثابة إهدار لمعنى العدد الذي يفيد الحصر والتحديد وعدم الزيادة عليه أو الإنقاص منه، بالتالي إبطال لفظ من ألفاظ النص، بخلاف حكم الربا فإنّ النبي ﷺ لم يقل الربا في ستة أشياء، ولكن نكر حكم الربا في أشياء، فلا يكون في تعليل ذلك النص إبطال شيء من ألفاظ النص^(٤٨).

نوقش: بثلاثة أجوبة:

أولاً: إنّنا نمنع أنّ القياس على الأصل المحصور يبطل الحصر، أو يرفع شيئاً من مدلولات النص بحسب الدلالة النطقية، بل إنّ القياس يزيد عليه أشياء بشرط الاتفاق مع المذكورات بالعلّة^(٤٩).

ثانياً: إنّ تخصيص الأصل بعدد معين لا يعني أنّ الحكم محصور بهذه المعدودات فقط؛ لأنّ ذكر العدد قد لا يكون مقصوداً منه الحصر، وإنما يكون مراعاة للحال أو خروجاً للغالب، فلا يمنع من تعدية الحكم إلى ما عداها، كما أنّ ذكر المحكوم عليه بعدد معين يعني أنّ هذه المعدودات قد شملها الحكم المنصوص عليه، ولا يلزم من هذا قصر الحكم عليها فقط إلا إذا ظهر أنّ الحكم قاصر على تلك المعدودات دون غيرها فحينئذ يمتنع القياس^(٥٠).

ثالثاً: إنّ ذلك يبطل بجواز القياس على الأشياء الستة في تحريم ربا الفضل^(٥١)، وعلى فرض نقض هذا القياس، بأنّ النبي ﷺ لم يقل الربا في ستة أشياء، فإن استعمال الصحابة رضوان الله عليهم للقياس دونها دليل صحته^(٥٢).

المطلب الرابع: سبب الخلاف والرأي الراجح.

سبب الخلاف:

يرجع الخلاف بين الأصوليين في المسألة إلى مدى التقيد بلفظ العدد وأثر الإلحاق في اعتباره أو إبطاله؛ فالمانعون

من الإلحاق نظروا إلى نفس اللفظ واعتبروا أنّ جواز الإلحاق يؤدّي إلى إبطال لفظ من ألفاظ النصّ؛ وذلك لأنّ الأعداد نصوص لا تقبل التجوّز ولا التخصيص^(٥٣)، وأنّ أسماء الأعداد نصوص في مدلولاتها غير محتملة لغير مسمياتها كالأسماء الأعلام^(٥٤)، وأمّا المجيزون للإلحاق نظروا إلى أنّ في جواز الإلحاق؛ إعمالاً له مع زيادة فائدة؛ وفيه أيضاً توسعة على المجتهد^(٥٥).

ثمرة الخلاف:

ولقد ظهرت ثمرة الخلاف بوضوح في مسألة حكم القياس على الفواسق الخمس، في حديث عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: "خمس فواسق^(٥٦)، يُقتلن في الحرم: الفأرة، والعقرب، والحديا، والغراب، والكلب العقور^(٥٧)"، وحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "خمس من الدواب لا حرج على من قتلهن: الغراب، والحداة، والفأرة، والعقرب، والكلب العقور^(٥٨)"، وفي رواية "الحية"^(٥٩)، فجواز قتل الغراب والحداة والفأرة والعقرب والكلب العقور في الحل والحرم مما لا خلاف فيه بين الفقهاء، ولكن اختلفوا في إلحاق غير الخمس بها مثل الصقر، والأسد، والفهد في هذا الحكم ما لم يقدّم دليل على تحريم قتلها.

فبناء على القول بجواز جريان القياس على الأصل المحصور بعدد ذهب الجمهور من المالكية^(٦٠) والشافعية^(٦١)، والحنابلة^(٦٢)، إلى إلحاق غير الخمس بها في هذا الحكم، والعلة لكونها مؤذية فيجوز قتل كلّ مؤذٍ^(٦٣).

وبناء على القول بعدم جواز جريان القياس على الأصل المحصور بعدد ذهب الحنفية إلى امتناع القياس على الخمس، بالتالي عدم إلحاق غيرها بها في هذا الحكم^(٦٤)، على اعتبار أن الحديث نصّ على أن الفواسق خمس، والاشتغال بالتعليل يؤدّي للقول بالزيادة على الخمس، فيكون إبطاً للمنصوص^(٦٥)، إنما اقتصر على الخمس؛ لكثرة ملابستها للناس بحيث يعمّ أذاها^(٦٦).

الرأي الراجح:

يرى الباحث أنّ الرأي الراجح في المسألة هو المذهب الأول القاضي بعدم اشتراط أن يكون الأصل محصوراً بالعدد؛ إذ يجوز القياس على المحصور بعدد مثملاً يجوز القياس على غير المحصور، ما دامت علّة الحكم مدركة ومعقولة ومتحققة في الفرع تحقّقها في الأصل، حتّى قرر كثير من العلماء والباحثين المعاصرين في الأصول قاعدة أصولية: "الأصل المحصور بعدد يجوز القياس عليه"^(٦٧)، ومفاد هذه القاعدة: أنّ الأصل إذا كان محصوراً بعدد معين فلا يمنع ذلك من القياس عليه عن طريق تعدية حكمه إلى فروع مسكوت عنها، تشترك مع الأصل المنطوق به في علّة الحكم ومناطه؛ وذلك للأسباب الآتية:

١. لما ذكره من أدلة قويّة، ولن يتمكّن أصحاب المذهب الثاني من مناقشتها.
٢. إنّ ما ذكره أصحاب المذهب الثاني من تمكّن أصحاب الأول من الجواب عنها بأجوبة قويّة مقنعة.
٣. القول بعدم جواز القياس على الأصل المحصور بعدد، مجرد ادعاء يحتاج إلى دليل خاص حتى يُخرجه من عموم

- جواز القياس، سواء أكان الأصل محصوراً بعدد أم غير محصور بعدد، ولا يوجد دليل لهذا الادعاء، فيبقى على العموم في جواز القياس على الأصل المحصور بعدد حتى يثبت خلافه.
٤. بالإضافة إلى أن مثل اشتراط هذا الشرط في الأصل المقيس عليه، يؤدي إلى تضيق العمل بالقياس أمام المجتهد وربما إلى انحصار باب التعليل بالقياس، مع أن الأصل التوسعة فيه وفتح بابها؛ لأن النصوص متناهية، والوقائع والأحداث غير متناهية.
٥. وبناء على هذا الترجيح يكون القول الراجح في مسألة القياس على الفواسق الخمس هو مذهب الجمهور بجواز إلحاق غير الخمس بها في هذا الحكم متى تحققت نفس العلة فيه، وهي العدو المؤذي المنبه عليه بذكر الفسق، فينسحب الحكم على كل مؤذٍ، من ثم فإن كل جنس على صورة من أقل منه، تنبيهاً على ما هو أعلى منها، ودلالة على ما كان في معناها.
- ومما يؤيد القول بجواز الإلحاق أن بعض الروايات ذكرت أربع^(٦٨)، وبعضها ست^(٦٩)، وبعضها السبع العادي^(٧٠)، فهذا يدل على أن العدد غير مقصود لذاته حتى يجب التقيد به.
- وعليه يلحق بهذه الخمس كل حيوان مؤذٍ كالصقر، والأسد، والفهد؛ لأن مناط الحكم هو الإيذاء، وهو متحقق في حيوانات مسكوت عنها كما تحقق بالأصل المنطوق به، فينسحب عليها الحكم نفسه ويجوز قتلها في الحل والحرم.

المبحث الثالث:

الفروع الفقهية المبنية على الاختلاف في المسألة.

- لقد كان لخلاف العلماء السابق في مسألة حكم القياس على الأصل المحصور بعدد، أثر في الاختلاف في عدد من الفروع الفقهية في أبواب الفقه المختلفة؛ وهذه أهم المسائل التي يتجلى فيها أثر الخلاف كتطبيقات على مسألة البحث هي:
١. القياس على الضحايا الأربع التي لا تجزئ.
 ٢. القياس على حل الدمين والميتتين.
 ٣. القياس على السبق في الخف والحافر والنصل، والحديث عنها في المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: القياس على الضحايا الأربع التي لا تجزئ:

عن البراء بن عازب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أربع لا يجزئن: العوراء البين عورها، والعرجاء البين ظلعها، والمريضة البين مرضها، والكسير التي لا تنقي»^(٧١)، وعند الترمذي: عن البراء بن عازب، رفعه قال: «لا يضحى بالعرجاء بين ظلعها، ولا بالعوراء بين عورها، ولا بالمريضة بين مرضها، ولا بالعجفاء التي لا تنقي»^(٧٢)، وعند النسائي عن البراء ابن عازب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشار بأصابعه، وأصابعي أقصر من أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم يُشير بأصبعه يقول: «لا يجوز من الضحايا: العوراء البين عورها، والعرجاء البين عرجها، والمريضة البين مرضها، والعجفاء التي لا تنقي»^(٧٣).

وجه الدلالة: فأفاد بالتص على أربعة من العيوب تمنع من جواز التضحية بها، والعلّة في منع صحة التضحية بها أنّها تنقص اللحم، فدلّ على أنّ كلّ ما ينقص اللحم حكمه ذلك لا يكتفى بالأربع^(٧٤)، قال ابن قدامة: "وظاهر الحديث أنّ كلّ مريضة مرضاً يؤثر في هزالها، أو في فساد لحمها، يمنع التضحية بها، وهذا أولى، لتناول اللفظ له والمعنى، فهذه الأربعة لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في منعها"^(٧٥).

وقد ذكر الأصوليون أنه لما نصّ على العوراء، كانت العمياء مثلها في المعنى لمعنى اللفظ، وكذلك لما نصّ على العرجاء، كانت المقطوعة الأربعة في معناها وزيادة من طريق اللفظ^(٧٦).

وقالوا: هذا من باب القياس الجليّ، وهو نوعان: ما قطع فيه بنفي الفارق أو كان ثبوت الفارق فيه احتمالاً ضعيفاً، والمسألة من النوع الثاني، ووجه احتمال الفرق بينهما هو أنّ العمياء ترشد إلى المرعى الجيد فتزعى أو يعتنى بعلفها أكثر فتسمن، والعوراء يوكل أمرها إلى نفسها، وهي ناقصة البصر فلا تزعى حق الرعي فيكون العور مظنة الهزال^(٧٧)، وهكذا يقال في المقطوعة الأربعة التي تقاس على العرجاء.

الخلاف في المسألة:

صورة المسألة: دلت النصوص السابقة على عدم جواز التضحية بالأربع المذكورة وهي بالعوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعرجاء البين ظلعها، والكسيرة التي لا تتقى فهل يقاس عليها مما هي بين عيبها بهذه الأربعة مثل المقطوعة الأربعة، ومكسرة الساق ونحوهما فتعطي نفس الحكم؟

أما الفقهاء فقد اتفقوا على عدم جواز التضحية بهذه الأربعة^(٧٨)، قال النووي: "أجمعوا على أنّ العمياء لا تجزئ وكذا العوراء البين عورها والعرجاء البين عرجها والمريض البين مرضها والعجفاء"^(٧٩)، واختلفوا في إلحاق غير الأربعة بها على مذهبين:

المذهب الأول: جمهور الفقهاء من الحنفية^(٨٠) والمالكية في المشهور^(٨١) والشافعية^(٨٢) والحنابلة^(٨٣) على أنه يقاس عليها غيرها مما كان أشد منها أو مساوياً لها، وأن هذا الحكم معقول المعنى، والعلّة في المنع هي نقص اللحم وقلته^(٨٤). وتعليلهم أنه إذا منع العرج فقطع اليد أو الرجل أخرى وأولى، وإذا منع العور فالعمى أعظم فيلحق بها ذلك بقياس الأولى^(٨٥).

المذهب الثاني: ذهب بعض المالكية وهم البغداديون^(٨٦) إلى قصر ذلك على الأربعة؛ فلا عيب سوى هذه الأربعة، وهو مذهب الظاهرية^(٨٧).

ولعل تعليلهم في منع الإلحاق إما لاعتبار العدد، والإلحاق يؤدي لإبطال المنصوص، أو لإنكار القياس كما عند الظاهرية.

والراجح: هو مذهب الجمهور بجواز الإلحاق، فيقاس عليها كلّ ما فيه عيب فاحش مما كان أشد منها أو مساوياً لها، كالعمياء ومقطوعة الساق.

بيان الخلاف:

حيث إنّه بناء على المذهب الثاني لا يقاس على الأربع التي تجزئ في الأضاحي مما هو أشد منها أو مساوٍ، أما بناء على المذهب الأول فإنّه يقاس كلّ ما كان في معناه عليه إذا وجدت العلّة مما هو أشد منها أو مساوٍ. وقد رجّح الباحث المذهب الثاني بناءً على ما قرّر في مسألة البحث الأصوليّة، وعليه يلحق بهذه الأربعة من عيوب الأضاحي في معناها من كلّ بهيمة التي تنقص من لحمها أو قيمتها نقصاً كبيراً، فإنّ الشارع نصّ عليها للتبنيّه على غيرها مما يماثلها أو يزيد عليها من المسكوت عنها؛ فيقاس على هذه الأربعة غيرها من العيوب، مثل: العمياء وما كسر ساقها، وما قطع منها عضو كالألية أو الأذن، وكذلك بين العيب، وهذا من باب تقديم القياس على مفهوم العدد، ويرشد إلى ذلك أن المالكية عللوا المشهور عنهم في لحوق المعيب البين بها بقولهم: "والمشهور لحوق بين العيب بهذه الأربعة، وهذا الخلاف مبني على تقديم القياس على مفهوم العدد وعكسه"^(٨٨).

مع ملاحظة أنّ الحنفية لم يقولوا هنا بقول المانعين من الإلحاق، وإنما اتفقوا مع الجمهور بجواز الإلحاق وإن لم يصرحوا به؛ لأنهم يدخلونه إما في باب العموم أو بدلالة النص، والله تعالى أعلم.

المطاب الثاني: القياس على حلّ الدمين والميتتين، وفيه فرعان:**الفرع الأول: القياس على حلّ الدمين:**

حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "أَحَلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ، وَدَمَانٍ؛ فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ: فَالْحَوْثُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ"^(٨٩).

وجه الدلالة: فأفاد بالنص حلّ الدمين والميتتين، وكما أفاد بطريق الدلالة على أن غيرهما من الميتة والدم ليس بمباح^(٩٠). قال الأصوليون بخصوصه: فلا يكون عدم حلّ ميتة ثالثة مأخوذاً من مفهوم العدد؛ لأنّه اسم للمعدود وهو المثني وليس بالعدد أشبه بمفهوم اللقب^(٩١).

صورة المسألة: هل يلحق غير الدمين المذكورين بهما أم لا؟ يظهر من كلام الفقهاء أنهم اختلفوا في ذلك، ومن فروع هذا الخلاف دم السمك فهل يلحق بالدمين من حيث عدم نجاسته وجواز تناوله أم لا؟

تحرير محل النزاع:

اتفق العلماء على أنّ دم الحيوان البري نجس^(٩٢)، واختلفوا في حكم دم السمك، على مذهبين:

المذهب الأول: دم السمك طاهر: وهو قول الحنفية ما عدا رواية لأبي يوسف^(٩٣) وهو قول للمالكية^(٩٤)، وأحد قولي الشافعية^(٩٥)، وصحيح مذهب الحنابلة^(٩٦).

واستدلوا بما يأتي:

١- إجماع الأمة على إباحتها تناوله مع دمه، ولو كان نجساً لما أُبيح؛ لأنّه ليس بدم حقيقة إنما رطوبة تشبه الدم، أو ماء

- تلون بلون الدم؛ ولذلك لا تسود إذا تركت في الشمس كسائر الدماء بل تبيض^(٩٧).
- ٢- إن دم الحي ك لحم الميت، فلما خالف حيوان البرّ في طهارته بعد الموت خالف في طهارة دمه^(٩٨).
- ٣- إن إباحتها لا تقف على سفحه، ولو كان نجسًا لوقفت الإباحة على إراقتة بالذبح كحيوان البر^(٩٩).
- المذهب الثاني: دم السمك نجس، وهو قول لأبي يوسف من الحنفية^(١٠٠)، مشهور مذهب المالكية^(١٠١) الصحيح عند الشافعية^(١٠٢)، وقول عند الحنابلة^(١٠٣)، واستدلوا بما يأتي:**

- (١) عموم قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ﴾ [٣: المائدة]، قوله تعالى ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ [١٤٥: الأنعام].
وجه الدلالة: أفادتَا بعمومهما حرمة دم السمك خصوصًا أنه مسفوح^(١٠٤).
- ونوقش: إن هذا يدل على التحريم، وقد أجمعنا على الإباحة، والخلاف في النجاسة، فلم يصح التعلّق بالظاهر^(١٠٥).
- (٢) حديث المسألة: ووجه الدلالة منه: أفاد عدم إباحتها دم ثالث^(١٠٦).
- نوقش: إن هذا الحديث حجة لنا؛ لأنه أباح السمك بدمه وجميع أجزائه، فدلّ على طهارته، ولأنه إنما اقتصر على دمين؛ لأنّ دم السمك استفيد بإباحة السمك، لذلك لم يكرّر ذكره^(١٠٧).
- وقال ابن رشد: "السبب في اختلافهم في دم السمك هو اختلافهم في ميته، فمن جعل ميته داخله تحت عموم التحريم جعل دمه كذلك، ومن أخرج ميته أخرج دمه قياسًا على الميتة"^(١٠٨).

والراجح: هو المذهب الأول بطهارة دم السمك، وبالتالي إمكان بيعه وتناوله مع السمك ذاته، وأنّ دم السمك يأخذ نفس حكم الكبد والطحال على نحو ما سبق، ولأنّ دم الحيوان المائي خارج عن عموم تحريم دم الحيوان الحي أو الميت إذا كان مسفوحًا؛ لأنّ عموم هذا الدم نجس، بخلاف دم السمك ونحوه من الحيوانات المائية؛ ولأنه لا يعدّ دمًا حقيقيًا، وبالتالي لا يدخل في عموم التحريم.

بيان الخلاف:

حيث إنّه بناء على المذهب الثاني لا يقاس على الدمين الذي يحل تناوله وبيعه، أما بناء على المذهب الأول فإنه يُقاس عليهما ويحلّ تناولهما ونحوه كما يحلّ الدمان، وقد رجّحه الباحث بناء على ما قرّر في مسألة البحث الأصولية.

مع ملاحظة أنّ الحنفية لم يقولوا هنا بقول المانع من الإلحاق وإنّما ذهب جمهورهم إلى القول بجواز الإلحاق بل علّل بعضهم بما يفيد مخالفة رأيهم في المسألة الأم، قال القُدوري: "فأما حصره للدماء فلا يدلّ على نفي غيرها؛ لأنّ المحصور بالعدد لا ينفي ما سواه"^(١٠٩)، ويفهم من هذا أنّه ليس كل الحنفية من يقول بقاعدة المحصور بالعدد ينفي ما سواه، والله تعالى أعلم.

الفرع الثاني: القياس على حلّ الميتتين.

صورة المسألة: ثمة صورة حول إمكانية استخراج زيت طعام من دود القبابي "دود الطحين"، ويُقال بأنه صحيّ ومفيد واقتصادي ولا توجد له أيّ أضرار؛ فهل يجوز تصنيعه واستخدامه في الطعام؟ مع العلم أنّ العملية تقوم على تربية هذه

الديدان في مزارع خاصة بكميات كبيرة حتى تكبر ثم يقومون بعملية استخراج الزيت منها، فهل تجوز ذلك تخريباً على جواز أكل ميتة الجراد أم لا يجوز ذلك؟.

تحريم محل النزاع:

يجوز أكل الطعام مع الدود المتولد منه، من غير خلاف بين المذاهب الفقهية الأربعة^(١١٠)؛ لأنه يشق التحرز عنه، ولأنّ الدود الثابت فيه صار كالجُزء منه طبعاً وطعمًا.

واختلفوا في حكم تناول زيت طعام من دود القبابي بعد استخراجه هل يلحق بالجراد أم لا؟ على مذهبين:

المذهب الأول: لا يجوز أكل الدود، ومنه تناول زيت طعام من دود القبابي، وهو مذهب الجمهور من الحنفية^(١١١) والشافعية^(١١٢) والحنابلة^(١١٣)، واستدلوا: عموم قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ﴾ [المائدة: ٣]، والدود مما لا يقدر على ذكاته فلا سبيل إلى أكله^(١١٤)؛ والعلّة في المنع أنّها تعدّ من الخبائث لنفور الطبايع السليمة منها^(١١٥).

المذهب الثاني: يجوز أكل الدود، ومنه حلّ تناول زيت طعام من دود القبابي، وهو مذهب المالكية^(١١٦)، لكن منهم من اشترط في الحل تذكيته كما يذكي الجراد^(١١٧) وتذكيته بقطع رأسه أو سلق أو شوي حيًّا^(١١٨)، وهو كذلك في أكل كلّ ما لا نفس له سائلة. "ولقد سُئِلَ مالك عن شيء يكون في المغرب يقال له الحلزون يكون في الصحارى يتعلق بالشجر، أيؤكل؟، قال: أراه مثل الجراد ما أخذ منه حيًّا فسلق أو شوي فلا أرى بأكله بأسًا، وما وجد منه ميتًا فلا يؤكل"^(١١٩)، واستدلوا: بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾ [الأنعام].

وجه الدلالة: إنّ تلك الحشرات ومنها الدود لم تُذكر في المحرّمات، وعدم التصريح بالحُرمة دلالة على الحل^(١٢٠). ويؤيده ما روي عن مَلْقَامِ بْنِ نَلْبٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ أَسْمَعْ لِحَشْرَةَ الْأَرْضِ تُخْرِمًا»^(١٢١)، ولا يعدونها من ضمن الميتات طالما أنّها تذكى ذكاة الجراد^(١٢٢).

والراجح: هو المذهب الثاني، وهو جواز الإلحاق فيجوز أكل الدود، ومنه حلّ تناول زيت طعام من دود القبابي على شرط بعض المالكية في تذكيته كالجراد، خاصة إذا ثبت كونه لا ضرر فيه على صحة الإنسان ونفسه، ولا تشترط الاستطابة له؛ لصعوبة الضبط فيها، ولا يصح القول: إنّ نزول القرآن الكريم على العرب يجعلهم مسؤولين عن تحديد الطيب والخبيث من الطعام؛ لأنّ فيهم المسلم وغيره، وفيهم الصالح ومنهم المتهم بدينه أيضًا، فعلة إباحة الطعام تتحدّد بمدى تحقّق نفعه وفائدته، وكذا خلوه ممّا يلحق الضرر بجسم الإنسان، والمرجع في ذلك الطبّ وليس العرف، فإذا ثبت من جهة علمية وطبيّة عدم وجود ضرر من أكله فلا بأس به، وإلّا فلا يجوز ذلك.

بيان الخلاف:

حيث إنّ بناء على المذهب الأول فلا يقاس على الجراد الذي يحلّ تناوله وبيعه؛ للاستخبات وعدم الاستطابة. أما بناء على المذهب الثاني، فإنّه يقاس عليه ويحلّ تناوله ونحوه كما يحلّ الجراد، وقد رجّحه الباحث بناء على ما قرّر في مسألة البحث الأصولية، وبناء على صعوبة ضبط مسألة الاستطابة، مع وجوب الإشارة إلى أنّ هذا الفرع

هو أضيّق الفروع المرتبطة بالمسألة الأصولية، وكان الخلاف فيها على غير معهود المسألة؛ نظراً لاختلاف الفقهاء في اعتبارات الاستطابة أو عدم الضرر، وحساسية موضوع حلّ الأظعمة من حرمتها.

المطلب الثالث: القياس على السبق في الخف والحافر والنصل.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ فِي حَافِرٍ أَوْ نَصْلِ»^(١٢٣).
ويقصد بـ(السبق) بفتح الباء ما يجعل من المال رهنا على المسابقة^(١٢٤)، ويسكونها فهو مصدر سبقت الرجل أسبقه سَبَقًا، لكن الرواية الصحيحة في هذا الحديث السَّبِقُ مفتوحة الباء^(١٢٥).

قوله: (خف) الخف واحد أخفاف وهو البعير (الناقة)^(١٢٦)، وقوله: (أَوْ فِي حَافِرٍ) هو الخيل، وقوله: (أَوْ نَصْلِ) وهو السهم الذي يُرمى به^(١٢٧).

وجه الدلالة من الحديث: أفاد جواز أخذ العوض على المسابقة بهذه المذكورات الثلاثة دون غيرها^(١٢٨)؛ ولأنه مما يحتاج إليه في الجهاد للكر والفر، وكل ما هو من أسباب الجهاد فتعلمه مندوب إليه^(١٢٩) بل تكون واجبة على الكفاية إذا لم يتم الإعداد للجهاد إلا بها^(١٣٠).

الخلاف في المسألة:

صورة المسألة: النص السابق أفاد جواز أخذ العوض على المسابقة بهذه المذكورات الثلاثة: السهام والإبل والخيل فهل يقاس عليها ويلحق بها غيرها مما هو في معناها فتعطى نفس الحكم أم لا؟
لم يختلف الفقهاء في جواز المسابقة بغير عوض في كل شيء^(١٣١)، ولكن اختلفوا في حكم إلحاق مما في معنى المذكورات الثلاثة في جواز أخذ العوض عنها قياساً عليها على مذاهب ثلاثة:

المذهب الأول: ذهب المالكية^(١٣٢) والشافعية في مقابل الأظهر^(١٣٣)، والحنابلة في المشهور عنهم^(١٣٤)، إلى أن المسابقة بعوض لا تجوز إلا في الثلاث الواردة وهي السهام والإبل والخيل، ومنهم من نقل اجماع على الاقتصار عليها^(١٣٥)، قال ابن عبد البر: "وأجمع أهل العلم على أن السبق لا يجوز على وجه الرهان إلا في الخف والحافر والنصل"^(١٣٦).

وإنما قصر أخذ العوض على هذه الثلاثة؛ لأنها استثنيت في الإباحة من الحظر فدلّت على اختصاصها بالعوض^(١٣٧)، وعلّة اختصاصها بذلك أنها من آلات الجهاد المأمور بتعلمها وإحكامها والتفوق فيها لمصلحة الجهاد^(١٣٨)، والمسابقة بها مع العوض فيه تشجيع على المبالغة في الاجتهاد فيها والإحكام لها^(١٣٩).

واستدلوا بأن الحديث نكرة في سياق النفي فدل على عموم منع ما لا تجوز المسابقة به بعوض خلاف المذكور، ولأن غير هذه الثلاث لا يحتاج إليها في الجهاد وإظهار القوة على الأعداء- وهذا بحسب عرف زمانهم- كالحاجة إليها فيه؛ فلا يتأتى القياس عليها^(١٤٠).

المذهب الثاني: ذهب الحنفية إلى إضافة السباق على الأقدام إلى الثلاثة المذكورة في الحديث^(١٤١)؛ واستدلوا بحديث عائشة

﴿﴾، أَتَيْهَا كَانَتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ قَالَتْ: فَسَابَقْتُهُ فَسَبَقْتُهُ عَلَى رِجْلِي، فَلَمَّا حَمَلْتُ اللَّحْمَ سَابَقْتُهُ فَسَبَقْتِي فَقَالَ: «هَذِهِ بِنْتُكَ السَّبَقَةُ»^(١٤٢)، ففيما وراءه أبقوه على أصل النفي الوارد في النص^(١٤٣).

ونوقش: أنه ليس في الحديث ما يدل على مشروعية وضع السبق أي الجعل، وإنما يدل على مشروعية السباق فقط، إلا أنه يمكن أن يُؤخذ ذلك من القياس؛ لأنه يحتاج إليه الرجل في القتال، كما يحتاج إليه في الفرس للقتال^(١٤٤).

المذهب الثالث: أنه يقاس على الثلاثة ما كان في معناها، وهم بين موسع ومضيق على النحو التالي:

أ- فقد ذهب الشافعية في الأظهر^(١٤٥) وهو وجه عند الحنابلة^(١٤٦) إلى جواز المسابقة بعوض على البغال والحمير؛ لدخولها في قوله ﷺ: "أو حافر"، وتجاوز على الفيل؛ لأنه يقاتل عليه كالإبل، ومنهم من أجاز السباق بعوض على الأقدام والطير والسفن وفي المصارعة؛ لما فيها من تحصيل القوة في الجهاد.

واستدلوا بأنه لما ذكر الخف والحافر بدلاً عن ذكر الفرس والبعير، أفاد أنه قصد التعميم وأراد^(١٤٧).

ب- من الفقهاء من توسع في الإلحاق ليدخل ما هو خارج جنس المنصوص عليه؛ فأجازوا أخذ العوض في العلم؛ نظراً لقيام الدين بالجهاد، والعلم^(١٤٨) فألحق بها المسابقة في أبواب العلم؛ لأنها نوع من أنواع الجهاد.

والراجح: يرى الباحث أن الرأي الراجح في المسألة هو المذهب الثالث القاضي بإلحاق غير الثلاثة المنصوص عليها بها مما هو في معناها، كما ويقاس على هذه الثلاثة غيرها من أنواع الرياضة التي تتحقق فيها القوة والإعداد للجهاد، كالركض، والسباحة، والرمي بالأسلحة والذخائر المعاصرة، وأيضاً مع القول بالتوسع ليشمل أخذ العوض في العلم لكن بالضوابط الشرعية، وأشير هنا إلى قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته الرابعة عشرة، وقد جاء فيه:

١) المسابقة بلا عوض (جائزة) مشروعّة في كلّ أمرٍ لم يرد في تحريمه نصٌّ ولم يترتب عليه تركٌ واجبٌ أو فعلٌ محرّم.

٢) المسابقة بعوض جائزة إذا توافرت فيها الضوابط الآتية:

أ. أن تكون أهداف المسابقة ووسائلها ومجالاتها مشروعّة.

ب. أن لا يكون العوض (الجائزة) فيها من جميع المتسابقين.

ج. أن تتحقّق المسابقة مقصدًا من المقاصد المعترّبة شرعًا.

د. أن لا يترتب عليها تركٌ واجبٌ أو فعلٌ محرّم^(١٤٩).

بيان الخلاف:

وأصل الاختلاف في المسألة هو يجوز القياس على الثلاثة المذكورة في الحديث أم لا يجوز؟، وهل هي رخصة مستثناة من جملة المغالبات المحظورة؟ وبالتالي اقتصار الجواز عليها، أم أن النص على الثلاثة أصل شرع ابتداء وليس رخصة، وإن خرج مخرج الاستثناء؛ لأن المقصود به التوكيد لا الاستثناء، وعليه فيقاس عليه ما كان في معناها، كما قيس على الأصناف الربوية الستة ما وافق معناها.

وقد رجّح الباحث الاحتمال الثاني بناءً على ما قرّر في مسألة البحث الأصولية؛ لأن الأصل في غير العبادات جواز

التعليل والالتفات إلى المعاني وإجراء القياس عليها، وبناء عليه فكل ما يسهم في رفع القدرات القتالية للجهاد الإسلامي، وكل ما يسهم في رفعة الأمة وتقدمها يعد من مظاهر القوة في المجتمع؛ تجوز المسابقة فيه بعوض وبغير عوض، والحصار الوارد في الحديث لا يمنع من الزيادة عليه، وهذا هو مألوف الشريعة السمحة.

الخاتمة.

وتتضمن أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: أهم النتائج:

1. أظهرت الدراسة أنّ في الشريعة من القواعد الأصولية الممتدة ما يوفّر لها المرونة في التعامل مع النوازل المستجدة، فكانت الشريعة الربانية متميزة، بصلاحياتها للأزمنة والأمكنة كافة.
2. خلصت الدراسة إلى أنّ الأصل المحصور بعدد معين يجوز القياس عليه مثلما يجوز القياس على غير المحصور ما دامت علة الحكم مدركة.
3. قرّرت الدراسة عدم اختلاف العلماء في جواز القياس على الأصل المحصور بذكر المعدود دون العدد مثل نكر أصناف الربا، وذكر حلّ السبق (العوض) في الحف والحافر والنصل دون نكر العدد والذي تم تناوله على أنه تطبيق على هذا النوع.
4. انتهت الدراسة إلى عدّ أنّ العدد في مسألة الأصل المحصور بالعدد مثل مسألة حل قتل الخمس فواسق في الحل والحرم، فراجع إلى محل الحكم، بخلاف العدد في الدية، والغسل سبعا من وقوع الكلب، فراجع إلى نفس الحكم أو الحكم نفسه فهما متغايران.
5. وأظهرت الدراسة ترتّب الخلاف في مسألة القياس على الأصل المحصور بعدد أو بذكر المعدود، جملة من الفروع، منها: القياس على الضحايا الأربع التي لا تجزئ، والقياس على جلّ الدمين والميتتين، القياس على السبق في الخف والحافر والنصل، وأنّ الترجيح في هذه المسائل على أساس تقديم القياس على مفهوم العدد أو الحصر وليس العكس.
6. كان أضيق الفروع المرتبطة بالمسألة الأصولية مسألة القياس على جلّ الدمين والميتتين؛ نظراً لاعتبارات معيّنة، وحساسية موضوع حلّ الأتعمة من حرمتها.
7. قد يخرج بعض العلماء عن العمل بخلاف رأيه بما هو مقرّر عنده بخصوص القاعدة الأصولية لأسباب خاصة، كما حدث مع الحنفية في مسألتي القياس على الضحايا الأربع التي لا تجزئ والقياس على جلّ الدمين؛ حيث قالوا بجواز القياس عليها -مع أنّ رأيهم كما جاء في المسألة الأم- هو عدم جواز القياس، وهذا لا يقدح بالقاعدة الأصلية عندهم بل يعدّ استثناء عنها بسبب خاص أو بدلالة النص أو لربما بسبب خلافهم داخل المذهب في مدى الأخذ بالقاعدة.
8. قد يخرج بعض الأئمة عن العمل بالقاعدة، كما فعل بعض المالكية، عندما خرجوا عن مقتضى القاعدة في مسألة القياس على الضحايا الأربع التي لا تجزئ، وكذلك ما فعل الجمهور غير المالكية في مسألة القياس على جلّ الميتتين.

ثانياً: التوصيات: وتتخلص فيما يأتي:

١. توجيه عناية الباحثين بالكتابة في الربط بين القواعد الأصولية والمسائل الفقهية؛ ففي هذا ضبط لعملية الاجتهاد، وتيسير لفهم الأصول، وبيان للأثر الإيجابي منه؛ مما يخرج من دائرته النظرية التقليدية المجردة إلى الواقعية التطبيقية العملية.
٢. يحسن دراسة القواعد المتعلقة بالقياس الأصولي على وجه الخصوص وربط النوازل المعاصرة بها؛ لأن القياس مناط الاجتهاد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش.

- (١) محمد بن محمد الغزالي الطوسي أبو حامد، **المستصفى** (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، (ط١)، ص ٤.
- (٢) محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منطور (ت ٧١١هـ)، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ، (ط٢)، ج ٦، ص ١٨٦.
- (٣) القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمدي نكري، **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، لبنان: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، (ط٢)، ج ٣، ص ٧٦.
- (٤) علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي (ت ٨٨٥هـ)، **تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول**، تحقيق: عبد الله هاشم، د. هشام العربي، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، (ط١)، ص ٢٧١.
- (٥) علي بن عبد الكافي السبكي (٧٥٦هـ)، **الإبهاج في شرح المنهاج**، لبنان: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، (د. ط)، ج ٣، ص ٣، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، **تشنيف المسامع بجمع الجوامع**، تحقيق: د. سيد عبد العزيز - د عبد الله ربيع، مكة، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م (ط١)، ج ٣، ص ٥٦.
- (٦) شمس الدين محمد بن محمد بن أمير حاج، **النقير والتحرير شرح التحرير** (ت ٨٧٩هـ)، لبنان: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، (ط٢)، ج ٣، ص ٣٨٨.
- (٧) موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت ٦٢٠هـ)، **روضة الناظر وجنة المناظر**، في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، (ط٢)، ج ٢، ص ٢٤٨.
- (٨) السبكي، **الإبهاج في شرح المنهاج**، ج ٣، ص ٦.
- (٩) أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، (د. ط)، ج ١، ص ١٠٩، أحمد فارس أفندي، صاحب الجوائب، **الجاسوس على القاموس**، مطبعة الجوائب - قسطنطينية، ١٢٩٩هـ، (د. ط)، ص ٢١٧.

- (١٠) سعدي أبو جيب، **القاموس الفقهي**، سوريا: دار الفكر، دمشق، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، (ط٢)، ص ٢٠.
- (١١) محمد بن أحمد، بن النجار (ت ٩٧٢هـ)، **مختصر التحرير شرح الكوكب المنير**، تحقيق: أ. د. محمد الزحيلي وأ. د. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ط ٢، ج ١، ص ٣٨.
- (١٢) علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي (ت ٨٨٥هـ)، **التحبير شرح التحرير**، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، السعودية: مكتبة الرشد - الرياض، (د. ت)، (د. ط) ج ١، ص ١٥٢.
- (١٣) المرادوي، **التحبير شرح التحرير**، ج ١، ص ١٥٣.
- (١٤) ويطلق على الدليل، وعلى الرجحان، والقاعدة المستمرة، ولكنها معانٍ غير مرادة في البحث، محمود بن محمد ابن مصطفى المنيائي، **الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول**، مصر، المكتبة الشاملة، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ط ١، ص ٥٣.
- (١٥) ابن منظور، **لسان العرب**، ج ١٣، ص ٣٢.
- (١٦) محمد بن محمد، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، **تاج العروس**، دار الهداية، د. ت، (د. ط)، ج ١١، ص ٢٥.
- (١٧) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج ٢، ص ٧٢.
- (١٨) المرادوي، **التحبير شرح التحرير**، ج ٦، ص ٢٩٥٣.
- (١٩) محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، **قواعد الفقه**، كراتشي - الصدف ببلشرز، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، (ط ١)، ص ٢٦٥.
- (٢٠) أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، **الفصول في الأصول**، الكويت، وزارة الأوقاف الكويتية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، (ط ٢)، ج ١، ص ٢٩٤.
- (٢١) مفهوم المخالفة هو: أن يكون المسكوت عنه مخالفاً للمنطوق، ويسمى دليل الخطاب، الزركشي، **تشنيف المسامع**، ج ١، ص ٣٤٥.
- (٢٢) الشوكاني، **إرشاد الفحول**، ج ٢، ص ٤٤.
- (٢٣) خلافاً لجماعة من الأصوليين الذين منهم الإمام فخر الدين والآمدي، البيضاوي، قالوا بأن مفهوم العدد ليس بحجة، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسني (ت ٧٧٢هـ) **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول**، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ، (ط ١)، ص ٢٥٢.
- (٢٤) ثمة قولان آخران: الأول: تقديم القياس على المفهوم بشرط كون القياس منصوص على علته، والثاني: إن القياس إذا عارض المفهوم على وجه لا يمكن الجمع بينهما وكان كل واحد منهما معمولاً به، فرجعه إلى المجتهد ويختلف باختلاف المقامات، وبما يصاحب كل واحد منهما من القرائن المقوية له، آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجد: مجد الدين عبد السلام ابن تيمية (ت ٦٥٢هـ)، وأضاف إليها الأب: عبد الحلیم بن تيمية (ت ٦٨٢هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد ابن تيمية (٧٢٨هـ)] **المسودة في أصول الفقه**، دار الكتاب العربي، د. ت، (د. ط)، ص ٣٦٢.
- محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، دار الكتاب العربي، (ط ١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ج ٢، ص ٤٠.
- (٢٥) بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، **البحر المحيط في أصول الفقه**، دار الكتبي، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، (ط ١)، ج ٧، ص ٩٩، سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهرى، المعروف بالجمال (ت ١٢٠٤هـ)، **حاشية**

- الجمل على شرح المنهج = فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب، دار الفكر، (د. ت)، (د. ط)، ج ٤، ص ٢٦٦.
- (٢٦) الغزالي، شفاء الغليل، ص ٦٦٧.
- (٢٧) علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (ت ٦٣١هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، بيروت- دمشق- لبنان، المكتب الإسلامي، (د. ط)، ج ٤، ص ٦٧.
- (٢٨) ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر، ج ٢، ص ٢٥٩. الزركشي، البحر المحيط، ج ٥، ص ١٧٢.
- (٢٩) المقصود هنا: العلماء القائلون بحجية القياس.
- (٣٠) الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ج ٧، ص ٩٩. الجصاص، الفصول في الأصول، ج ١، ص ٢٩٤.
- (٣١) الجصاص، الفصول في الأصول، ج ١، ص ٢٩٥، مثل: مسألة الأصناف الربوية في ربا البيوع؛ حيث عدت الأصناف (المعدود) دون ذكر عدد.
- (٣٢) محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تحقيق: د. حمد الكبيسي، العراق: مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٣٩٠ هـ/١٩٧١ م، (ط ١)، ص ٦٦٦.
- (٣٣) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (ت ٦٠٦هـ)، المحصول، وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧هـ/١٤١٨ م، (ط ٣)، ج ٥، ص ٣٦٩.
- (٣٤) عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي (ت ٧٧٢هـ)، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٩هـ/٢٠٠٠ م، (ط ١)، ص ٣٥٨.
- (٣٥) الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ج ٧، ص ٩٨.
- (٣٦) الجصاص، الفصول في الأصول، ج ١، ص ٢٩٤.
- (٣٧) الشوكاني، إرشاد الفحول، ج ٢، ص ١٠٩.
- (٣٨) الرازي، المحصول، ج ٥، ص ٣٦٩، صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي، نهاية الوصول في دراية الأصول (ت ٧١٥هـ)، تحقيق: د. صالح بن سليمان اليوسف- د. سعد بن سالم السويح، السعودية: المكتبة التجارية بمكة المكرمة، ١٩٩٦هـ/٢٠٠٤ م، (ط ١)، ج ٧، ص ٣٢٠٤.
- (٣٩) الأرموي، نهاية الوصول في دراية الأصول، ج ٧، ص ٣٢٠٥.
- (٤٠) محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهزري الشافعي، الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البروفيسور هاشم محمد علي مهدي، المستشار برابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة: دار المنهاج - دار طوق النجاة، ٢٠٠٩هـ/٢٠١٠ م، (ط ١)، ج ٨، ص ٦٩.
- (٤١) الغزالي، شفاء الغليل، ص ٦٦٧.
- (٤٢) الغزالي، شفاء الغليل، ص ٦٦٧. محمد بن أحمد الحسني التلمساني (ت ٧٧١)، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، تحقيق: محمد علي فرкос، مكة المكرمة - المكتبة المكية، بيروت: مؤسسة الريان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م، (ط ١)، ص ٤٣١.
- (٤٣) الرازي، المحصول، ج ٥، ص ٣٦٩، الأرموي، نهاية الوصول في دراية الأصول، ج ٧، ص ٣٢٠٥، سراج الدين محمود ابن أبي بكر الأرموي (ت ٦٨٢هـ)، التحصيل من المحصول، تحقيق: الدكتور عبد الحميد علي أبو زنيد، بيروت، مؤسسة

- الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، (ط١)، ج٢، ص٢٤٧، البرماوي شمس الدين محمد ابن عبد الدائم (٨٣١هـ)، الفوائد السننية في شرح الألفية، تحقيق: عبد الله رمضان موسى، القاهرة: مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، الجيزة، مصر، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م، (ط١)، ج٤، ص٤١١.
- (٤٤) محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، أصول السرخسي، بيروت، دار المعرفة (د. ت)، (د. ط)، ج٢، ص١٧١، الجصاص، الفصول في الأصول، ج١، ص٢٩٤، محمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين الفناري (ت ٨٣٤هـ)، فصول البدائع في أصول الشرائع، تحقيق: محمد حسين محمد حسن إسماعيل، لبنان: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، (ط١)، ج٢، ص٢١٩.
- (٤٥) الرازي، المحصول، ج٥، ص٣٦٩.
- (٤٦) قال الزركشي في البحر المحيط في أصول الفقه، ج٧، ص٩٩: "ونحن وإن قلنا بأن مفهوم العدد حجة لكن القياس أولى من المفهوم".
- (٤٧) عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، السعودية، مكتبة الرشد-الرياض، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، (ط١)، ج٥، ص١٩٨٤.
- (٤٨) السرخسي، أصول السرخسي، ج٢، ص١٧١.
- (٤٩) الأرموي الهندي، نهاية الوصول في دراية الأصول، ج٧، ص٣٢٠.
- (٥٠) الغزالي، شفاء الغليل، ص٦٦٧.
- (٥١) الرازي، المحصول، ج٥، ص٣٦٩.
- (٥٢) الأرموي، التحصيل من المحصول، ج٢، ص٢٤٨.
- (٥٣) شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، (ط١)، ج٥، ص٢١٤٠.
- (٥٤) عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، دار الكتاب الإسلامي، (د. ت)، (د. ط) ج٣، ص١٣٠.
- (٥٥) ينظر: السرخسي، أصول السرخسي ج٢، ص١٧١، الأرموي، نهاية الوصول في دراية الأصول، ج٧، ص٣٢٠.
- (٥٦) أصل الفسوق: الخروج عن الاستقامة، وبه سمي العاصي فاسقاً، وسميت هذه الحيوانات فواسق، على الاستعارة لخبثهن. وقيل لخروجهن من الحرمة في الحل والحرم: أي لا حرمة لهنّ بحال، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن محمد بن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي- محمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩، (د. ط)، ج٣، ص٤٤٦.
- (٥٧) محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، القاهرة: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ، (ط١)، كتاب بدء الخلق، باب: خمس من الدواب فواسق، يقتلن في الحرم، ج٤، ص١٢٩، (ح٣٣١٤) واللفظ له، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، لبنان: دار إحياء التراث العربي - بيروت، (د. ت)، (د. ط) كتاب الحج، باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من

- الدواب في الحل والحرم، ج ٢، ص ٨٥٧، (ح ١١٩٨).
- (٥٨) البخاري، الصحيح، كتاب جزاء الصيد، باب ما يقتل المحرم من الدواب، ج ٣، ص ١٣، (ح ١٨٢٨) واللفظ له، مسلم، الصحيح كتاب الحج، باب ما يندب للمحرم وغيره قتله، ج ٢، ص ٨٥٩، (ح ١١٩٩).
- (٥٩) مسلم، الصحيح، كتاب الحج، باب ما يندب للمحرم وغيره قتله، ج ٢، ص ٨٥٦، (ح ١١٩٨).
- (٦٠) أحمد بن غانم شهاب الدين النفراوي المالكي (ت ١١٢٦هـ)، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، (د. ط) ج ٢، ص ٣٥٢.
- (٦١) محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، المجموع شرح المذهب، لبنان: دار الفكر - بيروت، (د. ت)، (د. ط)، ج ٢، ص ٥٦٨، ج ٧، ص ٤٤٨.
- (٦٢) موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، (ت ٢٥٥هـ)، المغني، مصر: مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، (د. ط)، ج ٣، ص ٣١٥، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، المبدع في شرح المقنع (ت ٨٨٤هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، (ط ١)، ج ٣، ص ١٣٧.
- (٦٣) عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (ت ٤٢٢هـ)، المعونة على مذهب عالم المدينة، تحقيق: حميش عبد الحق، مكة المكرمة: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، (د. ت)، (د. ط)، ص ١٧٣٤، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت ١٠٠٤هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لبنان: دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، (ط أخيرة)، ج ٣، ص ٣٤٣، ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ٣١٥.
- (٦٤) عثمان بن علي الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (ت ٧٤٣هـ)، القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، ١٣١٣هـ، (ط ١)، ج ٢، ص ٦٧.
- (٦٥) محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، المبسوط، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، (د. ط)، ج ١٢، ص ١١٣.
- (٦٦) أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (٨٥٢)، فتح الباري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، لبنان: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، (د. ط)، ج ٤، ص ٤٠.
- (٦٧) مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، أبو ظبي، المجموعة الطباعية، ٢٠١٣، ج ٢٩، ص ١٧٠.
- (٦٨) عن عائشة ؓ تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "أربع كلهن فاسق، يقتلن في الحل والحرم: الحدأة، والغراب، والفأرة، والكلب العفور" مسلم، الصحيح كتاب الحج باب ما يندب للمحرم وغيره قتله ج ٢، ص ٨٥٦ (ح ١١٩٨).
- (٦٩) عن عائشة ؓ، عن النبي ﷺ قال: "سِتُّ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ وَالْحِلِّ: الْحَيَّةُ وَالْعَقْرَبُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْغَرَابُ، وَالْكَلْبُ الْعُقُورُ وَالْحَيَّةُ، يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ أَبِي عَوَانَةَ (ت ٣١٦هـ)، مستخرج أبي عوانة، تحقيق: سراج الحق ابن محمد هاشم تنسيق وإخراج: فريق من الباحثين بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية، السعودية: الجامعة الإسلامية، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، (ط ١)، ج ٩، ص ١٥٤ (ح ٣٦٢٣)، وإن كان في الحديث ضعف وقد تقرّد أبو عوانة بإخراج الحديث بهذا الإسناد، نص المصدر.

- (٧٠) عن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يقتل المحرم السبع العادي، والكلب العقور، والفأرة، والعقرب، والحدأة، والغراب» محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥م، (ط٢)، كتاب الحج، باب ما يقتل المحرم من الدواب، ج٣، ص١٨٩، (ح٨٣٨)، وقال: «هذا حديث حسن».
- (٧١) عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الدارني، السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع، ١٤١٢ هـ/٢٠٠٠م، (ط١)، كتاب الأضاحي، باب ما لا يجوز في الأضاحي، ج٢، ص١٢٤١ (ح ١٩٩٣)، قال حسين سليم أسد: إسناده صحيح.
- (٧٢) الترمذي، السنن، كتاب الأضاحي، باب ما لا يجوز من الأضاحي، ج٤، ص٨٦ (ح ١٤٩٧)، وقال: هذا حديث حسن صحيح لا يعرفه إلا من حديث عبيد بن فيروز عن البراء، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم.
- (٧٣) أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣هـ)، سنن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، سوريا: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ١٤٠٦ - ١٩٨٦، (ط٢)، كتاب الضحايا، باب العجفاء ج٧، ص٢١٥ (ح ٤٣٧١)، صححه الألباني، محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير الشاويش، لبنان: المكتب الإسلامي - بيروت، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥م، (ط٢)، ج٤، ص٣٦٠.
- (٧٤) النووي، المجموع شرح المهذب، ج٨، ص٣٩٩.
- (٧٥) ابن قدامة، المغني، ج٣، ص٤٧٥.
- (٧٦) القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء (ت ٤٥٨هـ)، العدة في أصول الفقه، تحقيق: د أحمد بن علي بن سير المبارك، دون ناشر، ١٤١٠ هـ/١٩٩٠م، (ط٢)، ج٤، ص١٣٣٤.
- (٧٧) عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي (ت ١٢٣٥)، نشر البنود على مراقي السعود، تقديم: الداوي ولد سيدي بابا - أحمد رمزي، المغرب: مطبعة فضالة، (د. ت)، (د. ط)، ج٢، ص٢٤٩.
- (٧٨) محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله بن الشيخ البابرّي (ت ٧٨٦هـ)، العناية شرح الهداية، لبنان: دار الفكر - بيروت، د. ت، (د. ط)، ج٩، ص٥١٤، يوسف أبو عمر بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (٣٦٨-٤٦٣هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد البكري، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ، (د. ط)، ج٢٠، ص١٦٨، علي بن محمد بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، الحاوي الكبير، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، لبنان: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، (ط١)، ج١٥، ص٨٠، ابن قدامة، المغني، ج٣، ص٤٧٥.
- (٧٩) النووي، المجموع شرح المهذب، ج٨، ص٤٠٤.
- (٨٠) البابرّي، العناية شرح الهداية، ج٩، ص٥١٤.
- (٨١) شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت: ٦٨٤هـ)، النخيرة، تحقيق: محمد حجي، سعيد أعراب محمد بو خبزة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤م، (ط١)، ج٤، ص١٤٧، علي بن أحمد بن مكرم العدوي (ت ١١٨٩هـ)، حاشية العدوي على كفاية الطالب، لبنان: دار الفكر - بيروت، ١٤١٤ هـ/١٩٩٤م، (د. ط)، ج١، ص٥٧٠.

- (٨٢) الماوردي، الحاوي الكبير، ج ١٥، ص ٨٠.
- (٨٣) ابن قدامة المقدسي، المغني، ج ٣، ص ٤٧٥.
- (٨٤) السرخسي، المبسوط، ج ١٢، ص ١٥، الثعلبي، المعونة على مذهب عالم المدينة، ص ٦٦٢. النووي، المجموع شرح المذهب، ج ٨، ص ٣٩٩. ابن قدامة، المغني، ج ٩، ص ٤٤١.
- (٨٥) العدوي، الحاشية على كفاية الطالب، ج ١، ص ٥٧٠.
- (٨٦) القرافي، الذخيرة، ج ٤، ص ١٤٧، العدوي، الحاشية العدوي على كفاية الطالب الرياني، ج ١، ص ٥٧٠.
- (٨٧) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، المحلى بالآثار، لبنان: دار الفكر - بيروت، د.ت، (د. ط)، ج ٦، ص ١٠.
- (٨٨) محمد بن يوسف العبدري المواق (ت ٨٩٧هـ)، التاج والإكليل لمختصر خليل، دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ-١٩٩٤م، (ط١)، ج ٤، ص ٣٦٨.
- (٨٩) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، (ط١)، مسند المكترين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنه، ج ١٠، ص ١٦، (ح ٥٧٢٣)، وحسنه الأرنؤوط نفس المصدر.
- (٩٠) السرخسي، أصول السرخسي ج ١، ص ٢٥٦. ابن أمير حاج، التقرير والتحبير ج ١، ص ١٢٠.
- (٩١) الزركشي، البحر المحيط، ج ٥، ص ١٧٢.
- (٩٢) محمد أبو الوليد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٩٥هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، (د. ط)، ج ١، ص ٨٦، ٥٠. مجموعة من العلماء، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، السعودية دار الفضية للنشر والتوزيع- الرياض ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، (ط١)، ج ١، ص ٥٦٤.
- (٩٣) علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني (ت ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، (ط٢)، ج ١، ص ٦١.
- (٩٤) محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب الرعيني (ت ٩٥٤هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لبنان، دار الفكر، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، (ط٣)، ج ١، ص ١٠٦، أبو بكر بن حسن بن عبد الله الكشناوي (ت ١٣٩٧هـ)، أسهل المدارك «شرح إرشاد السالك في مذهب إمام الأئمة مالك»، لبنان: دار الفكر، بيروت (د. ت)، (ط٢) ج ١، ص ٦٠.
- (٩٥) النووي، المجموع شرح المذهب، ج ٢، ص ٥٥٧.
- (٩٦) علاء الدين علي بن سليمان المرزداوي (ت ٨٨٥هـ)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، القاهرة: دار إحياء التراث العربي، د.ت، (ط٢)، ج ١، ص ٣٢٧، ابن مفلح، المبدع في شرح المقنع، ج ١، ص ٢١٤.
- (٩٧) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ١، ص ٦١، الخطاب، مواهب الجليل، ج ١، ص ١٠٦.
- (٩٨) الماوردي، الحاوي الكبير، ج ١٥، ص ٦٤.
- (٩٩) ابن قدامة، المغني، ج ٢، ص ٦١.
- (١٠٠) أحمد بن محمد القدوري (ت ٤٢٨هـ)، التجريد، تحقيق: أ. د. محمد أحمد سراج. أ. د. علي جمعة محمد، القاهرة، دار

- السلام ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، (ط٢)، ج٢، ص٧٤١.
- (١٠١) الحطاب، مواهب الجليل، ج١، ص١٠٦.
- (١٠٢) أحمد بن محمد بن علي الأنصاري بن الرفعة (ت: ٧١٠هـ)، **كفاية النبيه في شرح التنبيه**، تحقيق: مجدي محمد سرور ياسلوم، لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م، (ط١)، ج٢، ص٢٣٨.
- (١٠٣) المرادوي، **الإنصاف**، ج١، ص٣٢٧.
- (١٠٤) الماوردي، **الحاوي الكبير**، ج١٥، ص٦٤، ابن قدامة، **المغني**، ج٢، ص٦١.
- (١٠٥) القدوري، **التجريد**، ج٢، ص٧٤١.
- (١٠٦) النووي، **المجموع شرح المهذب**، ج٢، ص٥٥٧.
- (١٠٧) القدوري، **التجريد**، ج٢، ص٧٤٢.
- (١٠٨) ابن رشد، **بداية المجتهد**، ج١، ص٨٦.
- (١٠٩) القدوري، **التجريد**، ج٢، ص٧٤٢.
- (١١٠) محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، **البنائية شرح الهداية**، لبنان: دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، (ط١)، ج١، ص٣٨٩، محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي المالكي (٩٤٢هـ)، **جواهر الدرر في حلّ ألفاظ المختصر**، تحقيق: الدكتور أبو الحسن، نوري حسن حامد المسلاتي، لبنان: دار ابن حزم، بيروت، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، (ط١)، ج١، ص١٩٣. النووي، **المجموع شرح المهذب**، ج١، ص١٣١، مصطفى ابن سعد بن عبده السيوطي الرحيباني (ت ١٢٤٣هـ)، **مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى**، المكتب الإسلامي، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، (ط٢)، ج٦، ص٣١٣.
- (١١١) الكاساني، **بدائع الصنائع**، ج٥، ص٣٦، العيني، **البنائية شرح الهداية**، ج١١، ص٥٨٩.
- (١١٢) ابن الرفعة، **كفاية النبيه في شرح التنبيه**، ج٨، ص٢٣٣.
- (١١٣) ابن مفلح، **المبدع في شرح المقنع**، ج٨، ص٧.
- (١١٤) ابن حزم، **المحلّى بالآثار**، ج٦، ص٧٦.
- (١١٥) عبد الله بن محمود بن مودود الموصلّي الحنفي (ت ٦٨٣هـ)، **الاختيار لتعليل المختار**، عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة، القاهرة: مطبعة الحلبي، ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م، (د. ط)، ج٥، ص١٤، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ابن الهمام (ت ٨٦١هـ)، **فتح القدير**، دار الفكر، و(د. ت)، (د. ط)، ج٩، ص٥٠٢.
- (١١٦) علي بن محمد الربيعي اللخمي (ت ٤٧٨هـ)، **التبصرة**، تحقيق: الدكتور أحمد عبد الكريم نجيب، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، (ط١)، ج٤، ص١٥٠٧.
- (١١٧) علي أن تذكية الجراد أمر مختلف فيه عند المالكية أنفسهم، القرافي، **الذخيرة**، ج٤، ص١٢٦، الحطاب، مواهب الجليل، ج٣، ص٢٢٨.
- (١١٨) خليل بن إسحاق ضياء الدين الجندي المالكي (ت ٧٧٦هـ)، **التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب**، تحقيق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، (ط١)، ج٣، ص٢٢٨، **المواق**، **التاج والإكليل لمختصر خليل**، ج٤، ص٣٤٣، ابن رشد، **بداية المجتهد**، ج٢، ص٢٠٦.

- (١١٩) مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي (ت ١١٧٩هـ)، المدونة، دار الكتب العلمية، (ط١)، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، (ط١)، ج١، ص٥٤٢.
- (١٢٠) الحسين بن محمد بن سعيد المغربي (ت ١١١٩هـ)، البدر التمام شرح بلوغ المرام، تحقيق: علي بن عبد الله الزين، دار هجر، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، (ط١)، ج٩، ص٣٣٩.
- (١٢١) سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، لبنان: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، (د.ت)، (د.ط)، كتاب الأطعمة، باب في أكل حشرات الأرض ج٣، ص٣٥٤، (ح٣٧٩٨) وإسناده ضعيف، مجد الدين أبو السعادات المبارك الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، جامع الأصول، تحقيق: عبد القادر الأرئوط - التتمة تحقيق بشير عيون، لبنان: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، ١٣٩١هـ/١٩٧١م، (ط١)، ج٧، ص٤٣٦.
- (١٢٢) الخطاب، مواهب الجليل، ج٣، ص٢٢٨.
- (١٢٣) أبو داود، السنن كتاب الجهاد، باب في السبق، ج٣، ص٢٩ (٢٥٧٤)، صححه الألباني، محمد ناصر الدين، الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، صحيح الجامع الصغير وزياداته، المكتبة الإسلامي، (د.ت)، (د.ط)، ج٢، ص١٢٤٧.
- (١٢٤) ابن منظور، لسان العرب، ج١٠، ص١٥١.
- (١٢٥) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج٢، ص٣٣٨، وقال: "وقد ألحق بها الفقهاء ما كان بمعناها".
- (١٢٦) ابن منظور، لسان العرب، ج٩، ص٨١.
- (١٢٧) المرجع السابق.
- (١٢٨) محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَوِي، ذخيرة العقبي في شرح المجتبي، دار آل بروم للنشر والتوزيع، (د.ت)، (ط١)، ج٣٠، ص٢٧.
- (١٢٩) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار، ج٤، ص١٦٨.
- (١٣٠) الماوردي، الحاوي الكبير، ج١٥، ص١٨٣.
- (١٣١) القدوري، التجريد، ج١٢، ص٦٣٨٨، الماوردي، الحاوي الكبير، ج١٥، ص١٨٢، ابن قدامة، المغني، ج٩، ص٤٦٧.
- (١٣٢) القيرواني، الفواكه الدواني، ج٢، ص٣٥٠، محمد بن عبد الله الخرخشي المالكي أبو عبد الله (ت ١١٠١هـ)، شرح مختصر خليل، بيروت، دار الفكر للطباعة، (د.ت)، (د.ط)، ج٣، ص١٥٤.
- (١٣٣) محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت ٩٧٧هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، (ط١)، ج٦، ص١٦٨.
- (١٣٤) ابن قدامة، المغني، ج٩، ص٤٦٧. ابن مفلح، المبدع، ج٤، ص٤٥٧.
- (١٣٥) أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ)، أحكام القرآن، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ، (د.ط)، ج٢، ص١١.
- (١٣٦) التمهيد، ابن عبد البر، ج١٤، ص٨٨.
- (١٣٧) الخرخشي، شرح مختصر خليل، ج٣، ص١٥٤. الماوردي، الحاوي الكبير، ج١٥، ص١٨٢.

- (١٣٨) الخريشي، شرح مختصر خليل، ج٣، ص١٥٤، كشاف القناع عن متن الإقناع، ج٤، ص٤٩.
- (١٣٩) الشرييني، مغني المحتاج، ج٦، ص١٦٨، ابن مفلح، المبدع، ج٤، ص٤٥٧.
- (١٤٠) الجصاص، أحكام القرآن، ج٢، ص١١، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٢٠هـ)، المقدمات الممهديات، تحقيق: الدكتور محمد حجي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، (ط١)، ج٣، ص٤٧٤. ابن قدامة، المغني، ج٩، ص٤٦٧.
- (١٤١) الكاساني، بدائع الصنائع، ج٦، ص٢٠٦.
- (١٤٢) أبو داود، السنن، كتاب الجهاد، باب في السبق على الرجل، ج٣، ص٣٠، (٢٥٧٨)، صححه الألباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته، ج٢، ص١١٧٥.
- (١٤٣) بدائع الصنائع، الكاساني، ج٦، ص٢٠٦.
- (١٤٤) يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني (ت ٥٥٨هـ)، البيان في مذهب الإمام الشافعي، تحقيق: قاسم محمد النوري، جدة، دار المنهاج، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، (ط١)، ص٧، ص٤٢١.
- (١٤٥) الشرييني مغني المحتاج، ج٦، ص١٦٨.
- (١٤٦) ابن مفلح، المبدع في شرح المقنع، ج٤، ص٤٥٧.
- (١٤٧) الشرييني مغني المحتاج، ج٦، ص١٦٨.
- (١٤٨) ابن مفلح، المبدع في شرح المقنع، ج٤، ص٤٥٧.
- (١٤٩) موقع مجمع الفقه الإسلامي الدولي برابط: <https://www.iifa-afii.org/ar/2114.html> تاريخ المشاهدة: ٦/١٠/٢٠٢١م.

رومنة المراجع:

- Muḥammad ibn Muḥammad al-Ghazālī al-Tūsī Abū Ḥāmid, al-Mustaṣfā (t: 505h), taḥqīq: Muḥammad ‘Abd al-Salām ‘Abd al-Shāfi, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1413h-1993M, (Ṭ1).
- Muḥammad ibn Mukarram ibn ‘alā, Abū al-Faḍl, Jamāl al-Dīn ibn manzūr (t 711h), Lisān al-‘Arab, Bayrūt: Dār Ṣādir, 1414h, (t2).
- al-Qāḍī ‘Abd al-Nabī ibn ‘Abd al-Rasūl al-Aḥmad nkry, Jāmi‘ al-‘Ulūm fī iṣṭilāḥāt al-Funūn, Lubnān: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah-Bayrūt, 1421h-2000M, (t2).
- ‘Alā’ al-Dīn Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Sulaymān Mardāwī (t 885h), taḥrīr al-manqūl wa-tahdhīb ‘ilm al-uṣūl, taḥqīq: ‘Abd Allāh Hāshim, D. Hishām al-‘Arabī, Qaṭar: Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu‘ūn al-Islāmīyah, 1434 H-2013 M, (Ṭ1).
- ‘Alī ibn ‘Abd al-Kāfi al-Subkī (756h), al-Ibhāj fī sharḥ al-Minhāj, Lubnān: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah – Bayrūt, 1416h-1995m, (D: Ṭ).
- Badr al-Dīn Muḥammad ibn ‘Abd Allāh ibn Bahādur al-Zarkashī (t 794h), Tashnīf al-masāmi‘ bi-jam‘ al-jawāmi‘, taḥqīq: D. Sayyid ‘Abd al-‘zayz-D ‘Abd Allāh Rabī‘, Makkah, Maktabat Qurṭubah lil-Baḥṭh al-‘Ilmī wa-Iḥyā’ al-trāth-Tawzī‘ al-Maktabah al-Makkīyah,

- 1418h-1998M (T1).
- Shams al-Dīn Muḥammad ibn Muḥammad ibn Amīr Ḥājj, al-taqrīr wa-al-Taḥbīr sharḥ al-Taḥrīr (t 879h), Lubnān: Dār al-Kutub al‘Imyā-Bayrūt, 1403h-1983m, (t2).
 - Muwaffaq al-Dīn ‘Abd Allāh ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn Qudāmāh (t: 620h), Rawḍat al-nāzīr wa-jannat al-munāzīr, fī uṣūl al-fiqh ‘alā madhhab al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, Mu’assasat al-Rayyān lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘, 1423h-2002M, (t2).
 - Aḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyā al-Qazwīnī al-Rāzī (t: 395h), Mu‘jam Maqāyīs al-lughah, taḥqīq: ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Dār al-Fikr, ‘ām al-Nashr: 1399h-1979m, (D: T).
 - Aḥmad Fāris Afandī, al-jāsūs ‘alā al-Qāmūs, Maṭba‘at al-Jawā‘ib – Quṣṭanṭīniyah, 1299h, (D: T).
 - Sa‘dī Abū Jayb, al-Qāmūs al-fiqhī, Sūriyā: Dār al-Fikr, Dimashq, 1408h-1988m, (t2).
 - Muḥammad ibn Aḥmad, ibn al-Najjār (t 972h), Mukhtaṣar al-Taḥrīr sharḥ al-Kawkab al-munīr, taḥqīq: U. D. Muḥammad al-Zuḥaylī wa-A. D. Nazīh Ḥammād, Maktabat al-‘Ubaykān, 1418h-1997m, (t2).
 - ‘Alā’ al-Dīn Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Sulaymān Mardāwī (t 885h), al-Taḥbīr sharḥ al-Taḥrīr, taḥqīq: ‘Abd al-Raḥmān ibn ‘Abd Allāh al-Jibrīn, al-Sa‘ūdīyah: Maktabat al-Rushd – al-Riyād, D. t, (D. T).
 - Maḥmūd ibn Muḥammad ibn Muṣṭafā al-Minyāwī, al-sharḥ al-kabīr li-Mukhtaṣar al-uṣūl min ‘ilm al-uṣūl, Miṣr, al-Maktabah al-shāmilah, 1432h-2011M, T1.
 - Muḥammad ibn Muḥammad, alzzabydy (t: 1205h), Tāj al-‘arūs, Dār al-Hidāyah, D. t, (D. T).
 - Muḥammad ‘Umaym al-iḥsān almjddy albrkty, Qawā‘id al-fiqh, krātshy-al-Ṣadaf Babilsharz, 1407 – 1986m, (T1).
 - Aḥmad ibn ‘Alī Abū Bakr al-Rāzī al-Jaṣṣās (t: 370h), al-Fuṣūl fī al-uṣūl, al-Kuwayt, Wizārat al-Awqāf al-Kuwaytīyah, 1414h-1994m, (t2).
 - ‘Abd al-Raḥīm ibn al-Ḥasan ibn ‘Alī al-Isnawī, (t: 772h), al-Tamhīd fī takhrīj al-furū‘ ‘alā al-uṣūl, taḥqīq: D. Muḥammad Ḥasan Hītū, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah, snt1400, (T1).
 - ‘Abd al-Ḥalīm ibn Taymīyah (t: 682h), thumma akmlhā alābn al-Ḥafīd: Aḥmad ibn Taymīyah (728h), almswdh fī uṣūl al-fiqh, Dār al-Kitāb al-‘Arabī, D. t, (D. T).
 - Muḥammad ibn ‘Alī ibn Muḥammad ibn ‘Abd Allāh al-Shawkānī al-Yamanī (t: 1250h), Irshād al-fuḥūl ilā taḥqīq al-Ḥaqq min ‘ilm al-uṣūl, taḥqīq: al-Shaykh Aḥmad ‘Izzū ‘Ināyat, Dimashq, Dār al-Kitāb al-‘Arabī, 1419H-1999M, (T1).
 - Badr al-Dīn Muḥammad ibn Bahādur ibn ‘Abd Allāh al-Zarkashī (t: 794h), al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh, Dār al-Kutubī, 1414h-1994m, (T1).
 - Sulaymān ibn ‘Umar ibn Mansūr al-‘Ujaylī al-Azharī, al-ma‘rūf bāljlml (t: 1204h), Ḥāshiyat al-Jamal ‘alā sharḥ al-manhaj = futūḥāt al-Wahhāb bi-tawḍīḥ sharḥ Manhaj al-tullāb, Dār al-Fikr, D: t, (D: T).

- ‘Alī ibn Abī ‘Alī ibn Muḥammad ibn Sālim al-Tha‘labī al-Āmidī (t: 631h), al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām, taḥqīq: ‘Abd al-Razzāq ‘Afīfī, byrwt-dmshq-Lubnān, al-Maktab al-Islāmī, (D: Ṭ).
- Muḥammad ibn Muḥammad al-Ghazālī al-Ṭūsī (t: 505h), Shifā’ al-ghalīl fī bayān al-shubah wālmkhyal wa-masālik al-Ta‘līl, taḥqīq: D. Ḥamad al-Kubaysī, al-‘Irāq: Maṭba‘at al-Irshād – Baghdād, 1390 H-1971 M, (Ṭ1).
- Muḥammad ibn ‘Umar ibn al-Ḥasan ibn al-Ḥusayn al-Taymī al-Rāzī (t: 606h), al-Maḥṣūl, wa-taḥqīq: al-Duktūr Ṭāhā Jābir Fayyāḍ al-‘Alwānī, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah, 1418 H-1997, (Ṭ 3).
- ‘Abd al-Raḥīm ibn al-Ḥasan ibn ‘Alī al-Isnawī (t: 772h), nihāyat al-sūl sharḥ Minhāj al-wuṣūl, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Imyāt-, 1420h-1999M, (Ṭ1).
- Ṣafī al-Dīn Muḥammad ibn ‘Abd al-Raḥīm al-Urmawī al-Hindī, nihāyat al-wuṣūl fī dirāyat al-uṣūl (t: 715 H), taḥqīq: D. Ṣāliḥ ibn Sulaymān alywsf-D. Sa‘d ibn Sālim al-Suwayyih, al-Sa‘ūdīyah: al-Maktabah al-Tijārīyah bi-Makkah al-Mukarramah, 1416h-1996m, (Ṭ 1).
- Muḥammad al-Amīn ibn ‘Abd Allāh al-‘uramy al-‘alawy alharary al-Shāfi‘ī, al-Kawkab al-wahhāj sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim, murāja‘at: Lajnat min al-‘ulamā’ bi-ri’āsat al-Brūfīsūr Ḥāshim Muḥammad ‘Alī Mahdī, Makkah al-Mukarramah: Dār al-Minhāj-Dār Ṭawq al-najāh, 1430 H-2009 M, (Ṭ1).
- Muḥammad ibn Aḥmad al-Ḥasanī al-Tilimsānī (t: 771), Miftāḥ al-wuṣūl ilā binā’ al-furū’ ‘alā al-uṣūl, taḥqīq: Muḥammad ‘Alī Farkūs, Makkah al-Mukarramah-ālmktbh al-Makkīyah, Bayrūt: Mu’assasat al-Rayyān, 1419h-1998M, (Ṭ1).
- Sirāj al-Dīn Maḥmūd ibn Abī Bakr al-‘rmawy (t: 682 H), al-taḥṣīl min al-Maḥṣūl, taḥqīq: al-Duktūr ‘Abd al-Ḥamīd ‘Alī Abū Zanīd, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī’, 1408 H-1988 M, (Ṭ1).
- al-Barmāwī Shams al-Dīn Muḥammad ibn ‘Abd al-Dā’im (t: 831 H), al-Fawā’id al-sanīyah fī sharḥ al-alfīyah, taḥqīq: ‘Abd Allāh Ramaḍān Mūsā, al-Qāhirah: Maktabat al-taw‘īyah al-Islāmīyah lil-Taḥqīq wa-al-Nashr wa-al-Baḥth al-‘Ilmī, al-Jīzah, Miṣr, 1436 H-2015 M, (Ṭ1).
- Muḥammad ibn Aḥmad ibn Abī Sahl Shams al-a’immah al-Sarakhsī (t: 483h), uṣūl al-Sarakhsī, Bayrūt, Dār al-Ma‘rifah D: t, (D: Ṭ).
- Muḥammad ibn Ḥamzah ibn Muḥammad, Shams al-Dīn Fanārī (t: 834h), fuṣūl al-Badā’i’ fī uṣūl al-sharā’i’, taḥqīq: Muḥammad Ḥusayn Muḥammad Ḥasan Ismā‘īl, Lubnān: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, 2006 M-1427 H, (Ṭ1).
- ‘Abd al-Karīm ibn ‘Alī ibn Muḥammad al-Namlah, al-Muhadhdhab fī ‘ilm uṣūl al-fiqh al-muqāran, al-Sa‘ūdīyah, Maktabat al-Rushd – al-Riyāḍ, 1420 H-1999M, (Ṭ 1).
- Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Idrīs al-Qarāfī (t 684h), Nafā’is al-uṣūl fī sharḥ al-Maḥṣūl, taḥqīq: ‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd, ‘Alī Muḥammad Mu‘awwad, Maktabat Nizār Muṣṭafā al-Bāz, 1416h-1995m, (Ṭ1).

- ‘Abd al-‘Azīz ibn Aḥmad ibn Muḥammad, ‘Alā’ al-Dīn al-Bukhārī al-Ḥanafī, Kashf al-asrār sharḥ uṣūl al-Bazdawī, Dār al-Kitāb al-Islāmī, D: t, (D: Ṭ).
- Majd al-Dīn Abū al-Sa‘ādāt al-Mubārak ibn Muḥammad ibn Muḥammad ibn al-Athīr (t: 606h), al-nihāyah fī Gharīb al-ḥadīth wa-al-athar, taḥqīq: Ṭāhir Aḥmad alzāwy-Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāhī, Bayrūt, al-Maktabah al-‘Ilmīyah, 1399h-1979, (D: Ṭ).
- Muḥammad ibn Ismā‘īl Abū ‘Abd Allāh al-Bukhārī (256h), Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, taḥqīq: Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir, al-Qāhirah: Dār Ṭawq al-najāh, 1422h, (Ṭ1).
- Muslim ibn al-Ḥajjāj Abū al-Ḥasan al-Qushayrī al-Nīsābūrī (t: 261h), Ṣaḥīḥ Muslim, taḥqīq: Muḥammad Fu‘ād ‘Abd al-Bāqī, Lubnān: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī – Bayrūt, D: t, (D: Ṭ).
- Aḥmad ibn Ghānim Shihāb al-Dīn al-Nafrāwī al-Mālīkī (t: 1126h), al-Fawākih al-dawānī ‘alā Risālat Ibn Abī Zayd al-Qayrawānī, Bayrūt, Dār al-Fikr, 1415h-1995m, (D: Ṭ).
- Muḥyī al-Dīn Yaḥyá ibn Sharaf al-Nawawī (t 676h), al-Majmū‘ sharḥ al-Muhadhdhab, Lubnān: Dār al-Fikr – Bayrūt, D. t, (D. Ṭ).
- Muwaffaq al-Dīn ‘Abd Allāh ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn Qudāmah, (t: 255h), al-Mughnī, Miṣr: Maktabat al-Qāhirah, 1388h-1968m, (D: Ṭ).
- Ibrāhīm ibn Muḥammad ibn ‘Abd Allāh ibn Muḥammad ibn Mufliḥ, al-mubdi‘ fī sharḥ al-Muqni‘ (t: 884h), Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1418h-1997m, (Ṭ1).
- ‘Abd al-Wahhāb ibn ‘Alī ibn Naṣr al-Tha‘labī al-Baghdādī al-Mālīkī (t: 422h), al-Ma‘ūnah ‘alā madhhab ‘Ālam al-Madīnah, taḥqīq: Ḥimmīsh ‘Abd alḥqq, Makkah al-Mukarramah: al-Maktabah al-Tijārīyah, Muṣṭafá Aḥmad al-Bāz, D: t, (D. Ṭ).
- Shams al-Dīn Muḥammad ibn Abī al-‘Abbās Aḥmad ibn Ḥamzah Shihāb al-Dīn al-Ramlī (t: 1004h), nihāyat al-muḥtāj ilá sharḥ al-Minhāj, Lubnān: Dār al-Fikr, Bayrūt, 1404h / 1984m, (Ṭ akhīrah).
- ‘Uthmān ibn ‘Alī al-Zayla‘ī, Tabyīn al-ḥaqā’iq sharḥ Kanz al-daqa’iq (t: 743 H), al-Qāhirah: al-Maṭba‘ah al-Kubrā al-Amīrīyah-Būlāq, 1313h, (Ṭ1).
- Muḥammad ibn Aḥmad ibn Abī Sahl Shams al-a‘immah al-Sarakhsī (t: 483h), al-Mabsūṭ, Bayrūt: Dār al-Ma‘rifah, 1414h-1993M, (D: Ṭ).
- Aḥmad ibn ‘Alī ibn Ḥajar Abū al-Faḍl al-‘Asqalānī al-Shāfi‘ī (852), Fath al-Bārī, taḥqīq: Muḥammad Fu‘ād ‘Abd al-Bāqī, Muḥibb al-Dīn al-Khaṭīb, Lubnān: Dār al-Ma‘rifah-Bayrūt, 1379h, (D: Ṭ).
- Mu’assasat Zāyid lil-a‘māl al-Khayrīyah wa-al-insānīyah wa-majma‘ al-fiqh al-Islāmī al-dawlī, Ma‘lamat Zāyid lil-qawā‘id al-fiqhīyah wa-al-uṣūlīyah, Abū Zaby, al-Majmū‘ah al-Ṭibā‘īyah, 2013m.
- Ya‘qūb ibn ishāq Abī ‘Awānah (t: 316 H), mustakhraj Abī ‘Awānah, taḥqīq: sarāj alḥqq ibn Muḥammad ḥāshim tansīq wa-ikhrāj: farīq min albāḥithyn bklyyati alḥadythi alshsharyfi wālddrāsāti al’slāmyyah bāljāmi‘ah al’slāmyyah, alssa‘ūdyh: aljāmi‘ah al’slāmyyah, 1435 H-2014m, (Ṭ1).

- Muḥammad ibn ‘Īsá Abū ‘Īsá al-Tirmidhī (t: 279h), Sunan al-Tirmidhī, taḥqīq wa-ta‘līq: Muḥammad Fu‘ād ‘Abd al-Bāqī, al-Qāhirah: Sharikat Maktabat wa-Maṭba‘at Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī, Miṣr, 1395 H-1975m, (t2).
- ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Raḥmān ibn al-Faḍl al-Dārimī (t: 255h), Sunan al-Dārimī, taḥqīq: Ḥusayn Salīm Asad al-Dārānī, al-Sa‘ūdīyah: Dār al-Mughnī lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, 1412 H-2000M, (T1).
- Aḥmad ibn Shu‘ayb ibn ‘Alī al-nisā’ī (t: 303h), Sunan al-nisā’ī, taḥqīq: ‘Abd al-Fattāh Abū Ghuddah, Sūriyā: Maktab al-Maṭbū‘āt al-Islāmīyah – Ḥalab, 1406 – 1986, (t2).
- Muḥammad Nāṣir al-Dīn al-Albānī (t: 1420h), Irwā‘ al-ghalīl fī takhrīj aḥādīth Manār al-Sabīl, ishrāf: Zuhayr al-Shāwīsh, Lubnān: al-Maktab al-Islāmī – Bayrūt, 1405 H-1985m, (t2).
- al-Qāḍī Abū Ya‘lá, Muḥammad ibn al-Ḥusayn ibn Muḥammad ibn Khalaf ibn al-Farrā’ (t: 458h), al-‘Uddah fī uṣūl al-fiqh, taḥqīq: D Aḥmad ibn ‘Alī ibn Siyar al-Mubārakī, bi-dūn Nāshir, 1410h-1990m, (t2).
- ‘Abd Allāh ibn Ibrāhīm al-‘Alawī al-Shinqīṭī (t: 1235), Nashr al-bunūd ‘alá Marāqī al-Sa‘ūd, taqḍīm: aldāy Wuld Sīdī bābā-Aḥmad Ramzī, al-Maghrib: Maṭba‘at Faḍālah, D. t, (D. T), j2, ṣ249.
- Muḥammad ibn Muḥammad ibn Maḥmūd, Akmal al-Dīn Abū ‘Abd Allāh ibn al-Shaykh al-Bābartī (t: 786h), al-‘ināyah sharḥ al-Hidāyah, Lubnān: Dār al-fkr-Bayrūt, D. t, (D. T).
- Yūsuf Abū ‘Umar ibn ‘Abd Allāh ibn Muḥammad ibn ‘Abd al-Barr (368-463 H), al-Tamhīd li-mā fī al-Muwatta‘a’ min al-ma‘ānī wa-al-asānīd, taḥqīq: Muṣṭafá ibn Aḥmad al-‘Alawī, Muḥammad al-Bakrī, al-Maghrib: Wizārat ‘umūm al-Awqāf wa-al-Shu‘ūn al-Islāmīyah, 1387h, (D: T).
- ‘Alī ibn Muḥammad ibn Muḥammad ibn Ḥabīb al-Māwardī (t: 450h), al-Ḥāwī al-kabīr, taḥqīq: al-Shaykh ‘Alī Muḥammad Mu‘awwad, al-Shaykh ‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd, Lubnān: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, 1419h-1999M, (T1).
- Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Idrīs al-Qarāfī (t: 684h), al-Dhakhīrah, taḥqīq: Muḥammad Ḥajjī, Sa‘īd A‘rāb Muḥammad Bū Khabzah, Bayrūt, Dār al-Gharb al-Islāmī, 1994m, (T1).
- ‘Alī ibn Aḥmad ibn Mukarram al-‘Adawī (t: 1189h), Ḥāshiyat al-‘Adawī ‘alá Kifāyat al-ṭālib, Lubnān: Dār al-Fikr – Bayrūt, Tārīkh al-Nashr: 1414h-1994m, (D. T).
- ‘Alī ibn Aḥmad ibn Sa‘īd ibn Ḥazm al-Andalusī (t: 456h), al-Muḥallá wa-al-āthār, Lubnān: Dār al-fkr-Bayrūt, D. t, (D: T).
- Muḥammad ibn Yūsuf al-‘Abdarī Mawwāq (t: 897h), al-Tāj wa-al-iklīl li-Mukhtaṣar Khalīl, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1416h-1994m, (T 1).
- Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal ibn Hilāl ibn Asad al-Shaybānī (t: 241h), Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, taḥqīq: Shu‘ayb al-Arna’ūt-‘Ādil Murshid, wa-ākharūn, ishrāf: D. ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Muḥsin al-Turkī, Mu’assasat, al-Risālah, 1421 H-2001 M, (T: 1).
- Muḥammad Abū al-Walīd ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Rushd al-Qurṭubī (t:

- 595h), bidāyat al-mujtahid wa-nihāyat al-muqtaṣid, al-Qāhirah: Dār al-ḥadīth, 1425h-2004 M, (D. Ṭ),
- Majmū‘ah min al-‘ulamā’, Mawsū‘at al-ijmā‘ fī al-fiqh al-Islāmī, al-Sa‘ūdīyah Dār al-Faḍīlah lil-Nashr wāltwzy‘-al-Riyāḍ 1433, H-2012 M, (Ṭ1)
 - ‘Alā’ al-Dīn, Abū Bakr ibn Mas‘ūd ibn Aḥmad al-Kāsānī (t: 587h), Badā’i‘ al-ṣanā’i‘ fī tartīb al-sharā’i‘, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1406h-1986m, (t2).
 - Muḥammad ibn Muḥammad ibn ‘Abd al-Raḥmān al-Ḥaṭṭāb alrru‘yny (t: 954h), Mawāhib al-Jalīl fī sharḥ Mukhtaṣar Khalīl, Lubnān, Dār al-Fikr, 1412h-1992m, (t3).
 - Abū Bakr ibn Ḥasan ibn ‘Abd Allāh Kishnāwī (t: 1397 H), as’hal al-madārik « sharḥ Irshād al-sālīk fī madhhab Imām al-a’immah Mālik », Lubnān: Dār al-Fikr, Bayrūt D: t, (t2).
 - ‘Alā’ al-Dīn ‘Alī ibn Sulaymān almardāwy (t: 885 H), al-Inṣāf fī ma‘rifat al-rājiḥ min al-khilāf, al-Qāhirah: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, D. t, (t2).
 - Aḥmad ibn Muḥammad al-Qudūrī (t: 428h), al-Tajrīd, taḥqīq: U. D. Muḥammad Aḥmad Sirāj. U. D. ‘Alī Jum‘ah Muḥammad, al-Qāhirah, Dār al-Salām 1427h-2006m, (t2).
 - Aḥmad ibn Muḥammad ibn ‘Alī al-Anṣārī ibn al-rif‘ah (t: 710h), Kifāyat al-Nabīh fī sharḥ al-Tanbīh, taḥqīq: Majdī Muḥammad Surūr Bāslūm, Lubnān: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 2009M, (Ṭ1).
 - Maḥmūd ibn Aḥmad ibn Mūsá Badr al-Dīn al-‘Aynī (t: 855h), albnāyh sharḥ al-Hidāyah, Lubnān: Dār al-Kutub al-‘lmyt-Bayrūt, Lubnān, 1420 H-2000M, (Ṭ1).
 - Muḥammad ibn Ibrāhīm ibn Khalīl al-Tatā’ī al-Mālikī (942 H), Jawāhir al-Durar fī ḥalla alfāz al-Mukhtaṣar, taḥqīq: al-Duktūr Abū al-Ḥasan, Nūrī Ḥasan Ḥāmid al-Misallātī, Lubnān: Dār Ibn Ḥazm, Bayrūt, 1435h-2014 M, (Ṭ 1).
 - Muṣṭafá ibn Sa‘d ibn ‘Abduh al-Suyūfī alrḥybānā (t: 1243h), maṭālib ūlī al-nuhá fī sharḥ Ghāyat al-Muntahá, al-Maktab al-Islāmī, 1415h-1994m, (Ṭ 2).
 - ‘Abd Allāh ibn Maḥmūd ibn Mawdūd al-Mawṣilī al-Ḥanafī (t 683h), al-Ikhtiyār li-ta‘līl al-Mukhtār, ‘alayhā ta‘līqāt: al-Shaykh Maḥmūd Abū daqīqah, al-Qāhirah: Maṭba‘at al-Ḥalabī, 1356 H-1937m (D: Ṭ).
 - Kamāl al-Dīn Muḥammad ibn ‘Abd al-Wāḥid alsywāsy ibn al-humām (t: 861h), Faṭḥ al-qadīr, Dār al-Fikr, Wad: t, (D: Ṭ).
 - ‘Alī ibn Muḥammad al-Rab‘ī al-Lakhmī (t: 478 H), al-Tabṣirah, taḥqīq: al-Duktūr Aḥmad ‘Abd al-Karīm Najīb, Qaṭar: Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu‘ūn al-Islāmīyah, 1432 H-2011 M, (Ṭ1).
 - Khalīl ibn Ishāq Diyā’ al-Dīn al-Jundī al-Mālikī (t: 776h), al-Tawḍīḥ fī sharḥ Mukhtaṣar Ibn al-Ḥājiḥ, taḥqīq: D. Aḥmad ibn ‘Abd al-Karīm Najīb, Markaz Najībawayh lil-Makhtūṭāt wa-Khidmat al-Turāth, H-2008M, (Ṭ1).
 - Mālik ibn Anas ibn Mālik ibn ‘Āmir al-Aṣbahī (t: 179h), al-Mudawwanah, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, (Ṭ1), 1415h-1994m, Ṭ 1.
 - al-Ḥusayn ibn Muḥammad ibn Sa‘īd almaghriby (t: 1119 H), al-Badr al-tamām sharḥ Bulūgh al-marām, taḥqīq: ‘Alī ibn ‘Abd Allāh al-Zabīn, Dār Hajar, 1428 H-2007 M, (Ṭ 1).

- Sulaymān ibn al-Ash‘ath alssijistāny (t: 275h), Sunan Abī Dāwūd, taḥqīq: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, Lubnān: al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, Ṣaydā – Bayrūt, (D: t), (D: Ṭ).
- Ibn al-Athīr Majd al-Dīn Abū al-Sa‘ādāt al-Mubārak al-Jazarī (t: 606h), Jāmi‘ al-uṣūl, taḥqīq: ‘Abd al-Qādir al-Arna’uṭ-al-Tatimmah taḥqīq Bashīr ‘Uyūn, Lubnān: Maktabat al-Ḥalawānī-Maṭba‘at al-Mallāḥ-Maktabat Dār al-Bayān, 1391 h-1971 M, (Ṭ 1).
- Muḥammad ibn ‘Alī ibn Ādam ibn Mūsā al-Ithyūbī alwallawī, Dhakhīrat al-‘uqbā fī sharḥ al-Mujtabá, Dār Āl brwm lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, D: t, (Ṭ: 1).
- Muḥammad ibn ‘Abd Allāh al-Kharashī al-Mālikī Abū ‘Abd Allāh (t: 1101h), sharḥ Mukhtaṣar Khalīl, Bayrūt, Dār al-Fikr lil-Ṭībā‘ah, (D: t), (D: Ṭ).
- Muḥammad ibn Aḥmad al-Khaṭīb al-Shirbīnī al-Shāfi‘ī (t: 977h), Mughnī al-muḥtāj ilá ma‘rifat ma‘ānī alfāz al-Minhāj, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1415h-1994m, (Ṭ: 1).
- Aḥmad ibn ‘Alī Abū Bakr al-Rāzī al-Jaṣṣāṣ al-Ḥanafī (t: 370h), Aḥkām al-Qur‘ān, taḥqīq: Muḥammad Ṣādiq al-Qamḥāwī, Bayrūt, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 1405 H, (D: Ṭ).
- Muḥammad ibn Aḥmad ibn Rushd al-Qurṭubī (t: 520h), al-muqaddimāt almmhdāt, taḥqīq: al-Duktūr Muḥammad Ḥajjī, Bayrūt, Dār al-Gharb al-Islāmī, 1408 H-1988m, (Ṭ: 1).
- Yahyá ibn Abī al-Khayr ibn Sālim al-‘Umrānī al-Yamanī, (t: 558h), al-Bayān fī madhhab al-Imām al-Shāfi‘ī, taḥqīq: Qāsim Muḥammad al-Nūrī, Jiddah, Dār al-Minhāj, 1421 h-2000 M, (Ṭ: 1).
- Mawqī‘ Majma‘ al-fiqh al-Islāmī al-dawli brābt: <https://www.iifa-aifi.org/ar/2114.html> tārīkh al-mushāhadah: 6/10, 2021m.